

دراسة عن:

دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي
للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2006-2008)

Study about:

The Role of Credit Guarantee Institutes in strengthening the
banking credit base for SME's In Palestine (2006-2008)

Prepared by:

[Osama K. Najjar](#)

November 2008

Birziet University
Palestine

ملخص Executive Summary:

عملت هذه الدراسة على التعرف على ماهية ووظيفة ودور مؤسسات ضمان الائتمان بشكل عام ، وألقت نظرة على واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، وواقع السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين تجاه هذا القطاع ، وتعرفت على واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في الفترة 2006-2008.

في هذه الدراسة تم التعرف على الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض كحالة عملية لصناديق ضمان الائتمان في فلسطين.

خلصت الدراسة إلى أن للصندوق دور في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في البنوك المشاركة في برنامج ضمان القروض والممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 34.5 مليون دولار عام 2006 إلى 40.6 مليون دولار عام 2007 وساهم بزيادة هذا الرقم إلى حوالي 50.3 مليون دولار مع نهاية الربع الثالث من 2008.

منح الصندوق ما يقارب 15 مليون دولار خلال عمله من 2006/9 حتى 2008/9 وقد كان لقطاع التجارة 56% من حجم القروض الممنوحة يليه الخدمات 14% والصناعة 12% بنسبة تعثر صفر. فيما حصلت مناطق شمال الضفة على حوالي 44% من قيمة المحفظة ووسط الضفة 31% وجنوب الضفة 25% وقطاع غزة على قرض واحد فقط.

لوحظ بأن عدد العمال في المنشآت الممنوحة قروض ضمن البرنامج تراوح بين 1 و 10 عمال في 90% من القروض الممنوحة. كما استطاع الصندوق خدمة حوالي 2332 عامل في هذه المنشآت 12% منهم من الإناث.

شكل المقترضين الجدد حوالي 60% من عدد المقترضين ضمن البرنامج.

لم يتدخل الصندوق في تحديد السياسات الائتمانية في البنوك المشاركة في البرنامج ، كما لم يتدخل في تحديد آليات تسعير القروض.

يعمل الصندوق على تنفيذ برنامج وحيد هو برنامج ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد لديه برامج ضمان أخرى.

خلصت الدراسة أيضا" إلى أن للصندوق دور هام في تعزيز توجهات البنوك العاملة في فلسطين إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح لقطاع SME خلال السنوات القادمة.

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تم ذكرها في نهاية هذه الدراسة.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور نضال صبري الذي كان داعماً لانجاز هذه الدراسة كما أتقدم بالشكر لكل من أفادني بالمعلومات وكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة المتواضعة خصوصاً كادر الصندوق الأوروبي لضمان القروض وخصوصاً السيد حنا سحار.

إهداء خاص

أهدي هذا العمل إلى زوجتي العزيزة والتي دعمتني دائماً وكان سنداً لي.

إخلاء مسؤولية Disclaimer: أن هذه الدراسة معدة لأغراض أكاديمية وعلمية فقط وغير معدة لأية أغراض أخرى. أن البيانات والمعلومات الواردة في هذه الدراسة أخذت من مصادرها المنشورة كما هي لذا لا يتحمل الباحث أي مسؤولية عن أي خطأ فيها، كما أن هذه البيانات والمعلومات تعبر عن فترة زمنية معينة قد تتغير من وقت إلى آخر وتتغير معها تحليلاتها، كما أن هذه الدراسة بما فيها من تحاليل وتوصيات تعبر عن رأي الباحث فقط وهي غير معدة لأغراض غير علمية.

قائمة المحتويات

| | |
|---------|---|
| 1..... | ملخص Executive summary |
| | الجزء الأول : مقدمة |
| 4..... | - نظرة عامة |
| 4..... | - أهمية الدراسة |
| 5..... | - أهداف وأسئلة ومشكلة الدراسة |
| 5..... | - تعريف المصطلحات |
| | الجزء الثاني : مراجعة الدراسات السابقة وحالات عملية حول العالم |
| 7..... | - دراسات دولية عن صناديق وأنظمة ضمان الائتمان |
| 10..... | - دراسات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين |
| 11..... | - دراسات عن السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين |
| 12..... | - حالات عملية دولية عن صناديق وأنظمة ضمان الائتمان |
| | الجزء الثالث: الخلفية النظرية لمؤسسات ضمان الائتمان: |
| 20..... | - ماهية مؤسسات ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة |
| 20..... | - نظرة تاريخية لمؤسسات ضمان القروض |
| 21..... | - دور وغرض صناديق ضمان القروض في التنمية الاقتصادية |
| 22..... | - أنواع صناديق ضمان القروض |
| 24..... | - أنواع أنظمة ضمان القروض |
| 25..... | - المشاركة في المخاطر |
| 26..... | - عوائد صناديق الضمان |
| 26..... | - الرفع المالي Leverage |
| | الجزء الرابع : منهجية الدراسة |
| 27..... | - مجتمع وعينة الدراسة |
| 27..... | - طريقة الدراسة ومصادر المعلومات |
| | الجزء الخامس : الواقع العملي في فلسطين: |
| 29..... | - واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين |
| 33..... | - واقع السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي الفلسطيني |
| 35..... | - توجهات السياسة الائتمانية خلال السنوات القادمة |
| 35..... | - حصة قطاع SMEs في حجم التمويل الممنوح من القطاع المصرفي الفلسطيني |
| 37..... | - واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين (2006-2008) |
| 38..... | - التعريف بالصندوق الاوروبي EPCGF برامجه ومعاييرہ |
| | الجزء السادس : النتائج Findings والتوصيات |
| 40..... | - أهم إحصاءات الصندوق الأوروبي EPCGF حتى 2008/9/30 |
| 45..... | - النتائج والخلاصة |
| 46..... | - التوصيات |
| 47..... | - دراسات مستقبلية |
| 48..... | - قائمة المراجع |

الجزء الأول: مقدمة

نظرة عامة

مما لا شك فيه بأن نمو واستقرار ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة Small & Medium Enterprises (SME's) في المناطق الفلسطينية يعد من أهم مقومات النمو والنجاح الاقتصادي بشكل عام، ففي السنوات الأخيرة زاد التركيز على ضرورة دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فاعل في النمو الاقتصادي.

قامت العديد من دول العالم النامية والمتقدمة بتشجيع السياسات والبرامج التي تهدف لتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة (مكحول، 2005). كما ان التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة هام بسبب مشاركتها الكبيرة في النمو و توظيف العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (Daoudi, 2004)

يتوفر في فلسطين مؤسسات مالية غير مصرفية (مؤسسات اقراض) تهتم بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سنقوم في هذه الدراسة بالتعرف عليها وعلى نشاطها في المناطق الفلسطينية ولكن يبقى القطاع المصرفي هو المؤسسة الأهم في قدرته الكبيرة على التمويل والنمو في حجم التمويل لا تمتلكها المؤسسات المالية الأخرى.

من هنا يأتي دور مؤسسات ضمان الائتمان (القروض) في تعزيز وتشجيع البنوك على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في المخاطر.

أن المشكلة الرئيسية حسب وجه نظر العديد من الباحثين هي ليست عدم توفر سيولة لدى المصارف في منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بل هي إجماع هذه البنوك عن تمويل هذا القطاع لما فيه من مخاطر مرتفعة ، ويأتي دور مؤسسات ضمان الائتمان في تحمل كل او جزء من هذه المخاطر مما يشجع البنوك على زيادة حجم التسهيلات الموجه لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كذلك يبرز في هذا المجال جدل حول كفاءة وفعالية ودور مؤسسات ضمان الائتمان في تحقيق الغايات المرجوة منها وكيفية قياس اثره في تحقيق تلك الغايات عدا توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي مثلاً" توفير شروط أفضل للقروض الممنوحة لهذا القطاع ، تخفيض التكلفة الإدارية Administration Cost للمؤسسات المالية (المصارف) من حيث المنح لقطاع اقراض صغير الحجم Small-Scale Lending ، توفير الاستشارة Consulting لقطاع SME وتوفير التدريب اللازم لهم وغير ذلك من خدمات يمكن أن تقدمها مؤسسات ضمان الائتمان.

أهمية الدراسة :

أن دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهم وفاعل ، ونظراً" لضعف حجم التمويل الموجه من البنوك لهذا القطاع نظراً" لارتفاع المخاطر برز دور مؤسسات ضمان القروض في مشاركة البنوك في المخاطر مما يشجعها ويحفزها على زيادة قاعدة الائتمان الموجه للقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذه الدراسة تهدف لمعرفة دور مؤسسات الإقراض في فلسطين -إن وجد- في تعزيز قاعدة الائتمان الممنوحة من القطاع المصرفي الفلسطيني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وما لهذا الدور من ايجابيات وسلبيات على التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مؤسسات وأنظمة ضمان الائتمان ، أنواعها وأهميتها.
- 2- التعرف على واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.
- 3- التعرف على واقع القطاع المصرفي الفلسطيني وسياسته الائتمانية تجاه قطاع SME .
- 4- التعرف على حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم الائتمان المصرفي الممنوح في فلسطين للفترة 2006، 2007.
- 5- التعرف على مؤسسات ضمان القروض في فلسطين ودورها في تعزيز حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للفترة 2006-2008.

أسئلة الدراسة :

- 1- ما هي مؤسسات وأنظمة ضمان الائتمان وما دورها؟
- 2- ما هو واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين؟
- 3- ما هو واقع القطاع المصرفي الفلسطيني وسياسته الائتمانية تجاه SME؟
- 4- ما هي حصة قطاع SME في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الفلسطيني للفترة 2006-2007؟
- 5- ما هي اهم مؤسسات ضمان القروض العاملة في فلسطين وما دورها في تعزيز حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2006-2008؟

مشكلة الدراسة :

التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

تعريف مصطلحات الدراسة:**- المنشآت الصغيرة والمتوسطة SME's:**

لا يوجد تعريف وطني موحد للمنشآت الصغيرة أو المتوسطة من جهة رسمية فلسطينية ، فقد يكون هناك العديد من التعريفات على مستوى المؤسسات الأهلية وغير الحكومية تختلف بين بعضها ولكنها بالعموم تعتمد معيار عدد العمال وقد عرف مركز المنشآت الصغيرة - فلسطين (SEC) وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية بأن المشروع الفردي يعمل به عامل واحد، المشروع متناهي الصغر من 2-4 عمال ، المشروع الصغير هو الذي يشتغل به 5-9 عمال ، ، المشروع المتوسط 10 الى 25 عامل. وقد عرفته الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) وهي جمعية أهلية فلسطينية بأن المشروع متناهي الصغر هو الذي يكون دخل صاحبه 700 دولار فأقل شهريا" ، وأن المشروع الصغير هو الذي يكون الدخل فيه من 700 الى 1300 دولار شهريا". وقد عرفها برنامج الإقراض في وكالة الغوث الدولية (الاونوروا) بأن المشروع الصغير الذي يعمل به حتى 30 عامل. وقد عرف في دراسة مسحية من إعداد Planet Finance لصالح الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر بأن المشروع متناهي الصغر يشتغل به بين 0-3 عمال والمشروع الصغير بين 4-6 عمال. وقد عرفه الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض (مشروع تنموي تابع لبنك الإنماء الألماني (KFW) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها 20 عامل فأقل.

ولأغراض البحث سيتم اعتماد معيار عدد العمال ، حيث يكون المشروع الصغير والمتوسط المقصود في بحثنا هو الذي يشتغل به 20 عامل فأقل.

- البنوك العاملة في فلسطين (القطاع المصرفي الفلسطيني):

هي جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في المناطق الفلسطينية سواء كانت البنوك المحلية الفلسطينية أو البنوك الأردنية أو العربية أو البنوك الأجنبية، والتي تخضع بشكل مباشر لرقابة سلطة النقد الفلسطينية.

- التمويل المصرفي :

هو الائتمان بجميع أشكاله المباشرة (قروض، جاري مدين، اعتمادات بالأجل ، مرابحة ، مضاربة ...) وغير المباشرة (كفالات بأنواعها) والممنوحة تحديداً " من البنوك العاملة في فلسطين.

- مؤسسات ضمان الائتمان (القروض):

هي مؤسسات تسهل حصول الشركات والمنشآت والقطاع الخاص بشكل عام على الائتمان من المؤسسات المالية والمصرفية. وتقدم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية والموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية.

الجزء الثاني: المراجعة الأدبية Literature Review

دراسات دولية عن صناديق ضمان الائتمان:

1- في دراسة عن صناديق ضمان الائتمان في العالم و الصادرة عن البنك الدولي في مارس 2008 (Thorston Beck & others) ، قدمت الدراسة بيانات ل 76 صندوق ضمان ائتمان في 46 دولة حول العالم ، خلصت الدراسة إلى أن الحكومات تلعب دورا "هاما" في تمويل ودعم هذه الصناديق ولكن دورها يكون اقل في تقييم المخاطر ومتابعة إعادة التسديد Recovery. أن هناك انخفاض مذهل في استخدام نظام التسعير المعتمد على درجة المخاطر Risk-Based Pricing واستخدام محدود لآليات إدارة المخاطر Risk management mechanisms .

وقد اعتمدت طريقة الاستبانة في العينة التي شملت دول متقدمة ودول نامية صنفت على أساس الدخل ب 20 دولة ذات دخل مرتفع و 25 دولة ذات دخل متوسط و دولة واحدة ذات دخل منخفض وهي الهند ، كما قد أدخل أكثر من صندوق ائتمان لدولة واحدة في بعض الحالات.

وقد أشارت الدراسة إلى أن متوسط عمر الصناديق هو 15 عاما" ، وأن ضمانات القروض القائمة لدى هذه الصناديق ضمن العينة شكلت في الدول المتقدمة من حيث القيمة ثلاث أضعاف ما يوجد في الدول النامية وإذا ما قورنت هذه النسبة مع GDP لهذه الدول وجدت الدراسة أن قيمة ضمانات القروض القائمة في الدول النامية تشكل 0.30% من GDP فيما شكلت 0.21% فقط في الدول المتقدمة. فيما شكلت في آسيا أعلى نسبة بلغت 5% من GDP، وكان أعلاها في كوريا حيث بلغت 9% من GDP و 10% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في البنوك العاملة في كوريا.

وقد بلغ معدل عدد العمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب العينة حسب الدخل في الدول المتقدمة 15 عامل والدول النامية 21 عامل، وكانت في آسيا 179 عامل، وفي أمريكا اللاتينية 11 عامل.

وبالنظر إلى دور الحكومات والمانحين والقطاع الخاص في إدارة وتمويل هذه الصناديق خلصت إلى النتائج التالية:

| الحكومة | من حيث التمويل | الإدارة | تقييم مخاطر الائتمان | Recovery إعادة التغطية |
|---------|----------------|---------|----------------------|------------------------|
| 36% | 17% | 11% | 9% | الحكومة |
| 2% | 9% | 8% | 2% | مرتبطة بالحكومة |
| 8% | 5% | 6% | 8% | NGO |
| 42% | 50% | 60% | 66% | قطاع خاص |

وجدت الدراسة بأن البنوك المركزية والسلطات الرقابية لها دور قليل جدا" في التدخل في عملية تقييم مخاطر الائتمان كذلك في التمويل وإعادة التغطية. وان الحكومات لها دور كبير في عمليات التمويل ولكن دور متوسط في الإدارة وقليل جدا" في تقييم المخاطر وإعادة التغطية. فيما كان للقطاع الخاص دور في عملية التمويل ولكن كان دوره الأهم والأكبر في عمليات الإدارة والتقييم وإعادة التغطية.

فيما يخص نسب التعثر فقد وجدت الدراسة بأن متوسط نسب التعثر للعينة بلغت 5.37% من ضمانات القروض القائمة لديها، وان نسب التعثر كانت أكبر في صناديق الضمان الأقدم عمرا". ووجدت الدراسة بأن ليس هناك علاقة **Correlation** بين نسب التعثر وقيام الحكومة بعملية التمويل والإدارة، ولكن العلاقة تكون قوية وتكون نسب التعثر مرتفعة في حالات تدخل الحكومة في عملية تقييم المخاطر وإعادة التغطية. وان الصناديق التي وضعت قيود على معايير الأهلية للمضمونين لديها لم تعاني من نسب تعثر مرتفعة بقدر ما عانت الصناديق التي استهدفت فئة محددة **Target groups** دون معايير مقيدة.

2- في دراسة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO عام 2003 حول أنظمة ضمان الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية القطاع الخاص. ذكرت الدراسة بأنه بالرغم من دور صناديق الضمان المفترض به تخفيض درجة المخاطرة لدى المقرضين لهذا القطاع تبعا لضعف الضمانات، فهم أيضا" مفترض بهم تخفيض التكاليف الإدارية لهذه القروض وتوفير معلومات أوفى وأفضل عن هذا القطاع (لتجنب **Information Asymmetry**) وكذلك فان دور الصناديق لا يقتصر على توفير التمويل بل توفير شروط أفضل للتمويل أيضا" ، مما يوفر لهذا القطاع ومنشأته فرصة أفضل في المنافسة ولعب دور في التنمية الاقتصادية. كما أن لدور الصناديق في توفير خدمات الاستشارات والتدريب دور مفترض أيضا" في تنمية رأس المال البشري لهذا القطاع، كما أن عليهم دور مفترض في إدماج المنشآت متناهية الصغر في هذه العملية. ولكن بعد نكسة هذه الصناديق وانهارها في الثمانيات من القرن الماضي جرى جدل واسع حول مدى جدوى وفعالية كفاءة هذه الصناديق في تحقيق كل تلك الأهداف وحول كيفية تأسيسها وإدارتها وإجراءات عملها ومصادر تمويلها وغيرها.

- بالنظر إلى دور هذه الصناديق في التنمية فانه من المشكوك فيه إذا ما كانت هذه الصناديق فعلا كفوة لتحقيق تنمية في القطاع الخاص.
- النقاد لم يجدوا أسباب كافية مقنعة لتدخل الحكومة من خلال صناديق ضمان عمومية ممولة من قبلها وتساءلوا عن تأثير تكلفة هذه الصناديق (ما يسمى **Cost-Effectiveness** لهذه المؤسسات) لما سبق ، خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- انه من المشكوك فيه أن هذه الصناديق هي أفضل مقياس لتحديد فشل السوق خصوصا" في سوق الائتمان. وان تأسيس مراكز معلومات ائتمانية **Credit Bureaus** وإصلاح التشريعات القانونية قد يكون حلا" أفضل للتغلب على مشكلة عدم توفر المعلومات **Asymmetric info** وأفضل للمنشآت الصغيرة في تذليل صعوبات قيامها برهن ممتلكاتها كضمان للتمويلات اللازمة لها.
- 2- انه من غير الواضح إذا ما كانت صناديق الضمان استطاعت إتمام وانجاز التغييرات المطلوبة في القطاع المالي. حيث أن الصناديق في الدول النامية على وجه التحديد قد حققت نتائج محدودة في هذا المجال.
- 3- العديد من الخبراء أكدوا بأن هذه الصناديق ليست الآلية الأفضل في استهداف المنشآت متناهية الصغر ، حيث أن الغالبية الساحقة من المنشآت الاقتصادية في العديد من دول العالم هي منشآت متناهية الصغر وان صناديق الضمان هذه في الحقيقة لم تستهدف هذه الفئة.
- 4- كما أشارت الدراسة بأنه نظرا" للتكلفة المرتفعة لإجراء دراسة عن أثر وفعالية صناديق الضمان فانه يبقى هناك قصور وضعف في مدى القدرة على قياس وتقييم أداء صناديق الضمان. وان البيانات المتوفرة عن حجم استثمارات هذه الصناديق ليس كافيا" لتقرير فوائد صناديق الضمان مقارنة بتكلفتها. كما انه من الأساسي قياس الإضافة الاقتصادية والمالية **Add-value** التي تقدمها هذه الصناديق. وفي نفس الوقت يجب تقييم وتقدير تكلفة خدمة المشاريع التجارية التي ليست بحاجة فعلية للضمان وأثاره على المقرضين غير المضمونين.

5- أننا بحاجة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع لتقييم كفاءة صناديق الضمان في خدمة المنشآت الصغيرة وتحديد العوامل التي تشارك بها لتحقيق نجاحهم.

3- في دراسة صادرة عام 2004 عن معهد الدراسات التنموية في جامعة ساسكس في بريطانيا عن بدائل أنظمة ضمان القروض وتمويل المشروعات للبنية التحتية في الدول النامية ، اهتمت الدراسة بالاستثمار في البنية التحتية للدول النامية ، وأوضحت بأن من خصائص الاستثمار بتلك الدول تقييدها بانئتمان مقنن وأن البنوك لعبت دور في هذا التقنين من خلال استخدام أنظمة ضمان الائتمان. وقد أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى أنظمة ضمان ائتمان بديلة تساعد في إعادة تدفق رأس المال الخاص لمشاريع البنية التحتية في الدول النامية.

أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الاسواق المالية في تلك الدول طورت هيكلياً معقدة للتخفيف من مخاطر الاستثمار طويل الأجل في مشاريع البنية التحتية إلا أنه بقي هناك حاجة ماسة إلى أنظمة ضمان ائتمان فعالة للتعامل مع مخاطر سعر الصرف والتشريع Currency & Regulatory Risk .

أن هن أهم فوائد ومميزات أنظمة ضمان الائتمان في الدول النامية (مثل ذلك الأردن ، الصين ، الفلبين ، لبنان ، المغرب ، تايلند ، الأرجنتين وغيرها) هو قدرتها على تمديد فترة استحقاق Maturities أدوات الدين ، وساعدت كذلك على تخفيض هامش سعر الفائدة. بالرغم من ذلك كانت من أهم سلبياتها عدم قدرتها التعامل مع مخاطر سعر الصرف خصوصاً بالنسبة للمقرضين Lenders خصوصاً للإقراض طويل الأجل ومخاطر التشريع وأهمه خرق ونقض العقود. لذا برزت الحاجة إلى أنظمة ضمان ائتمان بديلة تصمم لتكون مساوية للاختلال بالسوق.

4- في مقالة لوييلي لي عام 1998 في مجلة بنك ريتشموند الاحتياطي الفدرالي الاقتصادية (الولايات المتحدة) حول تقييم القروض الحكومية ، الضمانات الحكومية ، او برامج المنح الحكومية وكان السؤال: هل ضمان الائتمان هو الوسيلة الأفضل لمساعدة الفئة المستهدفة من المقرضين؟؟. خلصت الدراسة إلى أنه بعد التحليل تبين:

- سوق الائتمان نظراً لوجود عدم تماثل في المعلومات Info. Asymmetry يشير إلى أن المنح هي الأفضل والأكثر فعالية في دعم المنشآت Entrepreneurship .
- برامج ضمان الائتمان تجذب المنشآت الأكثر مخاطرة مع أصول قليلة.
- القروض المباشرة كانت أفضل لفئة المقرضين ذوي الاحتياج للنقد Cash poor .
- جميع البرامج خصوصاً القروض المباشرة و ضمان القروض لا تشجع الادخار الخاص Discourage private saving .

مما أفرز سؤال آخر: لماذا أنظمة ضمان الائتمان تنال شهرة واسعة؟؟.

أجابت الدراسة بأنه بالرغم من عدم وجود جواب واضح ، إلا أنه من الممكن أن يكون السبب هو نظام محاسبة موازنة الحكومة يسمح بعدم ظهور هذه الضمانات في الموازنة إلا في حين المطالبة بها مما يؤدي إلى تمرير برامج الضمان بسهولة. (خصوصاً لبرامج الضمان غير الممولة فعلياً) بل فقط مضمونة من الحكومة). وهناك احتمال آخر هو:

"that the benefits of guarantees spread more evenly over a broad set of agents than do the benefits of direct loan subsidization. This more equitable distribution of benefits perhaps appeals to the public's conception of fairness and therefore can help generate more political support for guarantees."

5- في دراسة لميشيل كودجر عام 1998 صادرة عن منظمة التغذية العالمية FAO عن تقييم أنظمة ضمان الائتمان في الدول المتقدمة أشارت إلى أنه بالرغم من المزايا الجاذبة لأنظمة ضمان الائتمان إلا أن الأدلة الواقعية المتوفرة تعطي القليل من التشجيع لها ومع ذلك يستمر الاهتمام بها.

خلصت الدراسة الى أن هناك القليل فقط من الشواهد التي تدل على أن خدمات ضمان القروض التقليدية تضيف قيمة مستدامة ومستمرة **Add value in sustainable way**.

كما أشارت أيضا ن خلال دراسة بعض أنظمة الضمان لدى دول متقدمة ، بأن الضمانات ليس الحل السحري وهي لا تقدم اية إضافة ، كما لا تحقق استدامة كما لا تجذب رأس المال الخاص لتحقيق تنمية مستدامة في بعض القطاعات الاقتصادية. كل ذلك يحدث ضمن بيئة وظروف أمثلتها الحكومات. ففي الولايات المتحدة لا يوجد دليل يثبت أن أنظمة الضمان تحقق قيادة **Leading** في سوق الائتمان.

ملاحظة:

لم يتوفر دراسات فلسطينية عن صناديق او أنظمة ضمان الائتمان في فلسطين بشكل خاص ، حيث أن هناك بعض الإشارات الى تلك الأنظمة والصناديق ضمن دراسات معدة لأغراض تبحث امور اخرى عدا صناديق وانظمة ضمان الائتمان.

أهم الدراسات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، نذكر منها ما يلي:

1- في دراسة للدكتور نضال صبري عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين أجريت عام 2008 ، خلصت الدراسة الى أن 97% من اجمالي المنشآت الاقتصادية في فلسطين تعد منشآت صغيرة ومتوسطة تعمل بعدد عمال 10 عمال فأقل ، وان معظم هذه الأعمال هي أعمال عائلية تم تمويلها من مدخرات شخصية لمالكيها ومن أفراد العائلة. وبالإشارة إلى مخططات وسياسات السلطة الفلسطينية في دعم هذا القطاع لا يوجد ما يدل على أن أي من هذه الخطط قد تجسد على ارض الواقع ، وان الدعم الوحيد الذي تقدم لهذا القطاع هو من قبل برامج اقراض مداراة من قبل الاونورا وحوالي 10 مؤسسات اخرى غير حكومية والتي وفرت بعض التمويل المطلوب لهذا القطاع من خلال قروض قصيرة الاجل وبضمانات بسيطة.

2- وفي دراسة للدكتور باسم مكحول عن منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين (الواقع والاحتياجات) أجريت عام 2005، أشارت الدراسة الى أهمية قطاع المنشآت الصغيرة في لعب دور مهم على مستوى التنمية الاقتصادية وان اهم ما يميز هذه المنشآت هو سهولة التأسيس ، مرونة الادارة، امكانية خلق فرص عمل، امكانية التكيف والمرونة العالية مع التغيرات، امكانية الانتاج عالي الجودة ، التوزيع الجغرافي ، الفترة القصيرة لاسترداد راس المال، وفي هذه الدراسة تم اجراء استبيان لحوالي 251 منشأة صغيرة في شمال الضفة الغربية ، أظهرت النتائج بأن 85% من المنشآت تعتمد على التمويل الذاتي وان غالبية العينة اشارت الى انها تواجه عقبات عديدة في الحصول على التمويل الخارجي وان 95% من العينة بحاجة لتمويل يصل في المعدل الى 17 ألف دولار لكل منها.

3- وفي دراسة للدكتور عبد الفتاح نصر الله و غازي الصوراني عن المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية ، اجريت عام 2005 ، اوصت الدراسة بضرورة انشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة على غرار دول عدة تهدف الى تسهيل حصول المنشآت الصغيرة على التمويل اللازم من خلال تسهيل الحصول على التمويل من خلال معايير واضحة ومنظمة يكفل سرعة المعاملة ويشجع المصارف ومؤسسات التموي على اقراض هذا القطاع.

4- وفي دراسة أجراها حنا داوودي لصالح الامم المتحدة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين عام 2004 ، تبين بأن النمو المنظور في قطاع SME في فلسطين محدد ومقيد بناء على عدم الاستقرار السياسي وعلى الاتفاقات التي تحدد العلاقة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، ورغم أن الفترة 2000-2002 شهدت بعض النمو في بعض الفروع للمنشآت الصغيرة الا أن هذا النمو تضرر بسبب النزاع طويل الامد بين الاطراف لا يمكن معالجتها الا في إطار استراتيجيات لخلق قطاع تنمية متماسك.

دراسات عن السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين:

1- وفي رسالة ماجستير أجراها أمجد عيسى في جامعة النجاح الوطنية عن السياسة الائتمانية للبنوك في فلسطين عام 2004 ، تم التعرف على سياسة البنوك الائتمانية من وجه نظر العاملين في أقسام التسهيلات من خلال استبيان على عينة من فروع البنوك العاملة في فلسطين وتم دراسة 7 متغيرات يحتمل تأثيرها على السياسة الائتمانية للبنك وهي متغير قطاع طالب القرض، الضمانات المقدمة من العميل، توفر السيولة في البنك، المقدرة الايرادية للمقترض، طاقة المقترض ، سمعة العميل وأخلاقه، وأخيراً الظروف الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العامل المؤثر الأقوى في السياسة الائتمانية للبنوك هي المقدرة الايرادية للمقترض تليها بالأهمية سمعة وأخلاق العميل ، ثم الضمانات المقدمة من العميل ، ثم الظروف الاقتصادية، ثم قطاع طالب الائتمان ، ثم السيولة البنكية ، وكان متغير طاقة المعتمد الأقل تأثيراً".
و تبين بأن انخفاض حجم الائتمانات المقدمة من الجهاز المصرفي ناتج عن أن الحجم الأكبر من الودائع هم من نصيب البنوك غير الفلسطينية وتسييس تلك البنوك لخدمة وطنها الأم في تحويل تلك الأموال لتستثمر في الخارج مما يضعف حجم الائتمان الموجود في فلسطين.

2- وفي رسالة ماجستير لجاسر الخليل أجراها عام 2004 في جامعة النجاح الوطنية عن أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، تبين من نتائجها بأن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص على الرغم من وجود تغذية مرتدة بينهما والتفسير هو أن البنوك التجارية تحدد سياستها الائتمانية بناء على مستوى أداء القطاعات الاقتصادية حيث تركز على منح الائتمان للقطاعات والمنشآت القائمة وتتجنب منح المشاريع الجديدة ، كما تركز في المنح على المدى القصير.

كما أشارت نتائجها أيضاً إلى انه لم يطرأ تغيير جوهرى على حجم الاستثمار الخاص كمتغير تابع من قبل متغيران مستقلان هما التسهيلات الائتمانية والناتج القومي الفلسطيني في الفترتين (قبل وبعد دخول السلطة الفلسطينية) وذلك نتيجة لتوجه معظم التسهيلات الممنوحة للاستهلاك الفردي وزيادة حجم الإقراض للسلطة الفلسطينية.

- حالات عملية دولية عن صناديق وأنظمة ضمان الانتماء:

تايوان: صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – تايوان SMEG

المصدر: <http://www.smeg.org.tw/english>

سعر صرف الدولار الأمريكي = 32 دولار تايواني TWD .

نبذة عن التأسيس:

تأسس الصندوق عام 1974 كمنظمة غير ربحية وكانت البنوك المشاركة تمنح القروض ضمن الضمان قبل اخذ الموافقة من الصندوق في حال كانت ضمن المعايير المحددة ، في العام 2002 تم تطبيق نظام عمليات ضمان الانتماء من خلال الانترنت.

نوع نظام الضمان:

يعمل الصندوق ضمن نظامين الأول نظام الضمان المباشر من خلال قيام المنشأة بتقديم طلب ضمان للصندوق مباشرة والحصول على كتاب ضمان للبنك ، والثاني نظام الضمان غير المباشر ويحوي ثلاثة انواع : نظام يخول البنك منح القرض قبل الرجوع لموافقة الصندوق في حال مطابقة الطلب للمعايير ، ونظام يتوجب حصول موافقة من الصندوق قبل اصدار الضمان ومنح القرض ، ونظام الرزمة او المحفظة Package ويتم اعطاء البنك سقف معين من المال يمكن إقراضه للمنشآت الصغيرة ضمن نسبة سداد محددة دون الحصول على موافقات فردية لكل قرض على حده وهذا النظام مخصص للقروض التشغيلية.

معييار تصنيف المنشآت المؤهلة:

يعتمد الصندوق معيار رأس المال وعدد العمال في تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، فيعتمد في المنشآت الصناعية والمقاولات أن يكون رأس المال أقل من 80 مليون دولار تايواني (ما يعادل 2.5 مليون دولار أمريكي) وعدد العاملين أقل من 200 عامل. أما في المنشآت غير الصناعية والمقاولات يعتمد معيار عدد العمال وحجم المبيعات فيجب أن يكون عدد العمال أقل من 50 عامل وأن يكون حجم المبيعات أقل من 100 مليون TWD (ما يعادل 3.125 مليون دولار أمريكي).

برامج الضمان المقدمة:

كما يوفر الصندوق العديد من برامج الضمان الاخرى مثل: ضمان قروض للطلاب ، قروض لدراسة خارج البلاد ، قروض مشاريع نسائية جديدة Start-up ، قروض للأسرى المحررين، قروض للمتضررين من الكوارث الطبيعية ، قروض للمنشآت الأكبر من المعايير المحددة وغير مدرجة في الأسواق المالية.

نسبة المشاركة في المخاطر:

يعمل الصندوق في ظل نسبة مشاركة في المخاطر من 50-90% مع البنوك المشاركة مقابل عمولة معينة و مختلفة حسب الغرض من القرض ونسبة المشاركة.

أهم إحصاءات الصندوق:

USD: العملة بالدولار الأمريكي

| 2008/10 | 2007 | 2006 | | |
|------------|------------|-------------|------|--|
| 199486 | 238801 | 261824 | عدد | القروض المضمونة المصدرة |
| 8.4 مليار | 8.8 مليار | 9.6 مليار | قيمة | |
| 13.3 مليار | 14.9 مليار | 16 مليار | قيمة | قيمة أصل القروض |
| 246193 | 279975 | 294398 | عدد | القروض المضمونة القائمة |
| 10.2 مليار | 10.8 مليار | 12.1 مليار | قيمة | |
| 8569 | 9132 | 4744 | عدد | القروض المتعثرة |
| 202 مليون | 228 مليون | 160.4 مليون | قيمة | |
| %2.4 | %2.6 | %1.67 | | نسبة القروض المتعثرة الى القروض المضمونة المصدرة |
| 43 مليون | 50 مليون | 61.3 مليون | قيمة | عائد عمولات ضمان القروض |

بلغ العدد الإجمالي للمنشآت التي تم ضمان قروض لها منذ 1974 حتى 2008/10 بلغت 3.56 مليون منشأة ، وبلغت القروض الممنوحة حوالي 190 مليار دولار أمريكي والمبلغ المضمون منها حوالي 127 مليار دولار أمريكي.

مصر: شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة CGC – مصرالمصدر: <http://www.cgcegypt.com>

سعر صرف الدولار الأمريكي = 5.5 جنيه مصري.

نبذة عن التأسيس:

أسست عام 1989 وبدأت نشاطها الفعلي عام 1991 كشركة مساهمة مصرية – قطاع خاص ، تقدم هذه الشركة عدة برامج ضمان قرض منها : برنامج ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، برنامج للمشروعات الصغيرة جدا " Micro و الناشئة ، برنامج قروض القطاع الطبي ، برنامج الحد من الفقر وتوفير فرص العمل.

معيار تصنيف المنشآت المؤهلة:

يعتمد معيار حجم الاستثمار في تعريف المشروع الصغير والمتوسط فالمشروع SME هو الذي يكون حجم الاستثمار به بين 40 ألف و 10 مليون جنيه مصري بعد استبعاد قيمة الأرض و المباني (ما يعادل 7200 دولار الى 1.81 مليون دولار أمريكي) ويتم اعتماد معيار عدد العمال كذلك من 1-5 للمنشآت الصغيرة جدا" و 6-15 عامل للمنشآت الصغيرة .

نسبة المشاركة في المخاطر:

وتحدد الشركة نسبة المشاركة في المخاطر بنسبة تصل إلى 70% من القرض.

سقف الضمان:

قيمة القرض كحد أدنى للضمان 10 آلاف جنية مصري وحد أقصى للضمان 700 ألف جنية للمقترض الواحد (ما يعادل من 1800 دولار الى 127 ألف دولار امريكي) لفترة زمنية من 6 اشهر الى 5 سنوات قابلة للتديد، كما تصل نسبة الضمان الى 75% في برنامج القطاع الطبي والى 100% في برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر والناشئة بحد أقصى للقرض 25 ألف جنية (4500 دولار امريكي).

نوع نظام الضمان:

تعتمد الشركة نظام الضمان غير المباشر من خلال التعامل مع المقترضين من خلال البنوك المشاركة ويمكن في بعض الحالات مساعدة المقترض من قبل الشركة بشكل مباشر.

أهم النتائج والإحصاءات:

النتائج الصادرة عن الشركة حتى 2004/3 والخاص ببرنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

| البيان | القيمة | القيمة المعادلة بالدولار الامريكي |
|--|-------------------------|-----------------------------------|
| قيمة الضمانات الصادرة عن الشركة | 830 مليون جنية | 150.9 مليون دولار |
| حجم القروض الممنوحة من البنوك المشاركة | 2 مليار جنية | 363.6 مليون دولار |
| الرافعة المالية leverage | 6 مرات | - |
| نسبة التعثر لاجمالي الضمانات | 2.7% | - |
| عدد المنشآت المستفيدة | 12919 منشأة | - |
| متوسط قيمة القرض | 155000 جنية | 28180 دولار |
| متوسط قيمة الضمانة | 64000 جنية | 11630 دولار |
| توفير فرص عمل جديدة | 100 ألف فرصة عمل جديدة. | - |

المصدر: موقع شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي <http://www.cgcegypt.com>.

الجزائر: صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

المصدر: <http://www.fgar.dz/>.

سعر صرف الدولار الأمريكي = 68.9 دينار جزائري.

نبذة عن التأسيس:

تأسس عام 2004 كهيئة حكومية مختصة بالمساعدة على حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لأعمالها.

سقف الضمان:

نطاق القرض الواحد بين 4 مليون الى 25 مليون دينار جزائري (مايعادل 58 ألف دولار الى 363 ألف دولار امريكي) لمدة لا تزيد عن 7 سنوات.

نوع نظام الضمان:

يعتمد نظام الضمان المباشر مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم دراسة الطلب وارسال مذكرة ضمان للبنك المشارك لمنح الائتمان اللازم.

سقف الضمان:

يعتمد نظام الضمان المقدم من الصندوق تمويل أصول ثابتة واستثمارات تصل في بعض برامجها الى مبلغ تغطية يصل الى 150 مليون دينار جزائري (ما يعادل 2.18 مليون دولار امريكي) لفترات تصل الى 10 سنوات في حالات الايجار التمويلي Leasing .

نسبة المشاركة في المخاطر:

يعتمد الصندوق نسبة مشاركة في المخاطر من 10-80% حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة .

أهم الإحصاءات:

فيما يلي بعض إحصاءات الصندوق حتى 2008/7 :

| البيان | القيمة | القيمة بالدولار الأمريكي |
|------------------------|-------------------|--------------------------|
| قيمة الضمانات الممنوحة | 7,746 مليار دينار | 112.4 مليون دولار |
| قيمة القروض الممنوحة | 21 مليار دينار | 304.8 مليون دولار |
| عدد الضمانات الممنوحة | 294 منشأة | |

اليابان: نظام ضمان الائتمان. Credit Guarantee System In Japan.**National Federation of Credit Guarantee Corporation**

Source: Credit Guarantee system in Japan. 2008 (NFCGC)

سعر صرف الدولار الأمريكي = 95 ين ياباني.

نبذة عن النظام:

يعود نظام ضمان الائتمان في اليابان إلى العام 1937 عندما تأسس أول صندوق ضمان للائتمان في طوكيو، وفي حقبة الكساد العظيم في الثلاثينيات وقع الاقتصاد الياباني وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مشاكل كبيرة، حذت بالحكومة في حينه لوضع حلول كان أهمها دعم المؤسسات المالية بالأموال اللازمة لمنح الائتمان للمنشآت الصغيرة. ثم تطبيق نظام يحد من منح منح الائتمان للمنشآت الصغيرة من خلال قدرة المنشآت الصغيرة على الحصول على التمويل اللازم من خلال زيادة جدارتها الائتمانية واخيرا " اعادة تقوية وتعزيز اختصاص Functions المؤسسات المالية للتعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في هذه الفترة قدمت الحكومة نظام سمي بنظام تعويض الخسائر Loss compensation system وعليه تم تأسيس عدة صناديق ضمان ائتمان في كيوتو 1939 وفي اوساكا 1942.

- في الفترة 1937 حتى 1951 تأسس 51 صندوق ضمان ائتمان في جميع أنحاء اليابان.
- في العام 1951 تم تأسيس الرابطة الوطنية لمؤسسات ضمان الائتمان والتي أعيد تسميتها لتصبح الشركة الوطنية الاتحادية لضمان الائتمان National Federation of Credit Guarantee Corporations.

- العام 1999 تأسست شركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية والتي أعيد تسميتها عام 2004 لتصبح شركة اليابان لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (JASME) Japan Finance Corporation for SME والتي أعيد تنظيمها وتم تأسيس شركة اليابان للتمويل Japan Finance Corporation (JFC) في اكتوبر 2008.
- في العام 2007 تم تطبيق نظام المشاركة في المسؤولية مع المؤسسات المالية.

يتكون نظام ضمان القروض في اليابان من شقين أساسيين:

- 1- نظام ضمان الائتمان Credit Guarantee والذي تقوم من خلاله صناديق الضمان من ضمان القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية.
- 2- نظام تأمين الائتمان Credit Insurance حيث تقوم شركة اليابان لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة JASME والممولة من قبل الحكومة بإعادة تأمين هذه الضمانات Reinsurance .

نظام ضمان القروض في اليابان:

- 1- تتقدم المنشأة بطلب ضمان قرض للصندوق.
- 2- يقوم الصندوق بدراسة الجدارة الائتمانية
- 3- يقوم الصندوق بإصدار موافقة ضمان قرض للمؤسسة المالية (مصرف).
- 4- تقوم المنشأة بدفع عمولة الضمان للصندوق
- 5- منح القرض للمنشأة من المؤسسة المالية
- 6- تبدأ عملية سداد القرض.
- 7- في تعثر المنشأة عن السداد يقوم الصندوق بدفع المبلغ للمؤسسة المالية
- 8- يقوم الصندوق بملاحقة المنشأة للمطالبة بالسداد.

نظام تأمين الضمان:

- 1- عند منح الموافقة على الضمان (النقطة 3 أعلاه) يصبح القرض مؤمناً بشكل تلقائي لدى شركة JASME .
- 2- يدفع الصندوق عمولة تأمين للشركة.
- 3- اذا قام الصندوق بدفع قيمة قرض متعثر للمؤسسة المالية (تحت المطالبة) تقوم شركة التأمين JASME بدفع 70-90% من قيمة المطالبة.
- 4- وفي حال التسديد لاحقاً "Recovery" يقوم الصندوق بدفع المبلغ لشركة JASME .

يلعب نظام تأمين الائتمان دوراً هاماً في حماية صناديق ضمان القروض من خطر الإفلاس أو الانهيار.

معايير أهلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

يعتمد معيار عدد العمال وحجم رأس المال في تحديد SME المؤهلة للضمان كما يلي:

| القطاع الاقتصادي | رأس المال | ما يعادله بالدولار \$ | عدد العمال |
|------------------------|------------------|-----------------------|------------|
| الصناعة | حتى 300 مليون ين | 3.16 مليون دولار | 300 فأقل |
| تجارة الجملة Wholesale | حتى 100 مليون ين | 1.05 مليون دولار | 100 فأقل |
| تجارة التجزئة Retail | حتى 50 مليون ين | 0.5 مليون دولار | 50 فأقل |
| الخدمات Services | حتى 50 مليون ين | 0.5 مليون دولار | 100 فأقل |

سقوف الضمان للقروض:

سقوف الضمانات حتى 200 مليون ين (2.1 مليون دولار) للأفراد والشركات وحتى 400 مليون ين للتجمعات التعاونية للمنشآت الصغيرة Cooperative of SME (ما يعادل 4.2 مليون دولار).

عمولة الضمان:

يتم استيفاء عمولة مقابل ضمان هذه الصناديق لقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنظام متغير يعتمد 9 معايير وتتراوح العمولة من 0.5% حتى 2.2%.

الرفع المالي Leverage:

قدرة صناديق ضمان القروض Capacity على قبول ضمانات يقرر بناءً على عدة عوامل حسب القانون، الرفع المالي الحالي لصناديق الضمان يقدر من 35 مرة الى 60 مرة ، وهو بالمعدل يقارب 52.4 مرة.

نسبة المشاركة في المخاطر:

وحسب تطبيق نظام المشاركة في المسؤولية عام 2007 فان نسبة المشاركة تبلغ 80% من أصل القرض، و 70 أو 80% من القيمة تدفع من قبل صندوق ضمان الائتمان الى المؤسسة المالية والتي تكون بدورها مغطاة بموجب التأمين من قبل JFC .

أهم النتائج والإحصاءات:

| ما يعادله بالدولار USD | 2007 ين ياباني | ما يعادله بالدولار USD | 2006 ين ياباني | | |
|---------------------------|-------------------|---------------------------|-------------------|------|--------------------------------|
| -- | 1.094 مليون | -- | 1.175 مليون | عدد | الضمانات المقبولة |
| 139 مليار | 13.2 تريليون | 143 مليار | 13.6 تريليون | قيمة | |
| -- | 3.443 مليون | -- | 3.458 مليون | عدد | الضمانات القائمة |
| 309.4 مليار | 29.4 تريليون | 308.4 مليار | 29.3 تريليون | قيمة | |
| -- | 85.9 ألف | -- | 78.7 ألف | عدد | القروض المتعثرة |
| 8.4 مليار | 794 مليار | 7.2 مليار | 685 مليار | قيمة | |
| -- | 2.71% | -- | 2.33% | نسبة | نسبة التعثر |
| -- | -- | -- | -- | عدد | Recovery of Payments |
| 2.5 مليار | 238 مليار | 2.75 مليار | 262 مليار | قيمة | |
| 3.64 مليار | 346 مليار | 3.45 مليار | 328 مليار | قيمة | الدخل من عمولات الضمان |
| -- | 1.574 مليون | -- | 1.613 مليون | عدد | العدد الحالي للمنشآت المستفيدة |
| 6.1 مليون | 583 مليون | 6.2 مليون | 587 مليون | قيمة | صافي ربح الصناديق |

الأردن : الشركة الأردنية لضمان القروض :
المصدر: التقرير السنوي للشركة 2007.
سعر صرف الدولار الأمريكي = 0.71 دينار أردني.

نبذة عن التأسيس:

تم تأسيس الشركة في العام 1993 كشركة مساهمة عامة ينحصر الاككتاب بها في البنك المركزي وشركات التأمين والمؤسسات المالية والمؤسسات ذات العلاقة برأسمال 7 مليون دينار (ما يعادل 10 مليون دولار) اقصر عملها على توفير ضمانات لقطاع SME للحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية ، ارتفع بعد ذلك إلى 10 ملايين دينار عام 1996 وتوسعت البرامج لتشمل برنامج ائتمان الصادرات وتمويل الشقق السكنية و رأس المال العامل للمصدرين وغيرها.

نسبة المشاركة في المخاطر:

تقدم الشركة عدة برامج لضمان القروض ففي برنامج ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة تبلغ نسبة الضمان 75% للقروض 40 ألف دينار فأقل (ما يعادل 56 ألف دولار) ، ونسبة 50% من للقروض التي تزيد عن 40 ألف وحتى 100 ألف دينار. وفترة السداد تصل الى 7 سنوات ، اما في برنامج ضمان المشاريع الصناعية تصل نسبة المشاركة الى 70% للقروض من 30 الى 430 ألف دينار (ما يعادل 42 ألف إلى 605 ألف دولار).

عمولة الضمان:

تستوفي الشركة 1.5% من السقف الممنوح للبنك المشارك.

الرفع المالي :

يقدر بحوالي 4.9 مرة حتى 2007.

أهم الإحصاءات :

في جميع البرامج.

بالدولار الأمريكي

| 2007 | 2006 | | |
|------------|------------|------|-----------------------|
| 742 | 763 | عدد | القروض الممنوحة |
| 37.6 مليون | 32.2 مليون | قيمة | |
| 742 | 763 | عدد | الضمانات |
| 24.1 مليون | 21.5 مليون | قيمة | المصدرة |
| 2123 | 2440 | عدد | الضمانات القائمة |
| 69.3 مليون | 71.9 مليون | قيمة | |
| 6 | 5 | عدد | المطالبات |
| 208 ألف | 137 ألف | قيمة | |
| 0.3% | 0.2% | نسبة | نسبة المطالبات (قيمة) |

تركيا: صندوق ضمان الائتمان (KGF) Credit Guarantee Fund
 المصدر: <http://www.kgf.com.tr/eng/index.htm>
 سعر صرف الدولار الأمريكي = 1.62 ليرة تركية TRY .

نبذة عن التأسيس:

تأسس في عام 1991 وفي عام 1992 تم توقيع اتفاقية مالية للتعاون مع GTZ (مؤسسة ألمانية) ثم تلاه توقيع اتفاقية تعاون مع KfW ، وبدأ نشاطه الفعلي في اصدار اول ضمان قرض في عام 1994 ، وهو مملوك لعدد من المؤسسات أهمها :

- The union Chambers & Commodity Exchange of Turkey
- Small & Medium Industry Development Organization.
- Confederation of Tradesmen & Craftsmen.

وتهدف لتوفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع المصرفي .

نظام الضمان:

يتم اعتماد نظام يجعل المنشآت تتقدم بطلب الحصول على الائتمان من البنوك المشاركة في تركيا ، ثم تقوم بإعلام البنك رغبتها بالتعامل مع الصندوق ، حيث بعد دراسة الطلب يقوم البنك بإرسال طلب ضمان الى الصندوق ويقوم الصندوق بالرد على البنك خلال اسبوعين لاصدار موافقة للضمان ومنح المنشأة القرض المطلوب. ولديه نوعان : نوع ضمان لمنشأة منفردة ، ونوع ضمان لمجموعة من المنشآت. ويقدم الصندوق خدماته بعمليات الضمان للقروض المنشآت الجديدة Start up والقائمة ، ضمان ائتمان الصادرات والواردات وخطابات الضمان المصرفية والتأجير التمويلي وغيرها.

عمولة الضمان:

يستوفي الصندوق عمولة مبدئياً " لدراسة الطلب ، وبعد الموافقة يستوفي عمولة من 1-2% حسب نوع الضمان.

سقف الضمان:

سقف الضمان الواحد للمنشأة 750 ألف ليرة تركي (ما يعادل 463 ألف دولار امريكي). وللمجموعة حتى 1 مليون ليرة تركي (ما يعادل 617 ألف دولار).

نسبة المشاركة في المخاطر:

يتحمل الصندوق نسبة مشاركة تصل إلى 80% من قيمة القرض.

أهم الإحصاءات :

العملة: بالدولار الامريكي

| 2007 | 2006 | 2005 | | |
|------------|------------|------------|-------------|------------------|
| 183 | 257 | 235 | عدد | الضمانات |
| 19.2 مليون | 19.6 مليون | 17.3 مليون | قيمة | المصدرة |
| 305 | -- | -- | عدد | الضمانات القائمة |
| 34.8 مليون | -- | -- | قيمة | |
| 5% | -- | -- | منذ التأسيس | نسبة التعثر |

الجزء الثالث: ماهية مؤسسات ضمان القروض:

- تعريف مؤسسات ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (ضمان الائتمان) :

هي مؤسسات أو منظمات في الغالب ما تكون حكومية مدعومة من حكومة البلد المعني ، أو تكون مدعومة من مانحين أو تتكون على شكل مؤسسات قطاع خاص أو غيره، تعمل هذه المؤسسات على تسهيل حصول قطاع محدد من المنشآت غالبا ما يكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لعملها من القطاع المصرفي أو المؤسسات المالية الأخرى من خلال قيامها بالمشاركة الكلية أو الجزئية في المخاطر.

وتعمل مؤسسة ضمان القروض بشكل عام كضامن (Guarantor) للمنشأة المقترضة لدى الجهة الممولة كنتيجة لضعف أو قلة أو انعدام الضمانات المقدمة من هذه المنشأة المقترضة والمقدمة للجهة الممولة.

- نظرة تاريخية لمؤسسات ضمان القروض: (Deleen & Molinaar, 2004)

أسس أول صندوق ضمان قروض في أوروبا عام 1848 من خلال قيام مجموعات من اصحاب الاعمال الصغيرة بتجميع انفسهم والمشاركة في ضمان بعضهم البعض ، ولازالت هذه الجمعيات قائمة في أوروبا حتى الان وتعد من اهم اليات العمل في المنشآت الصغيرة لتوفير التمويل اللازم لها. اما الان فهناك أكثر من 2250 مؤسسة ضمان ائتماني في اكثر من 100 دولة في العالم أكبرها متواجد في اسيا ودول OECD .

بعد الحرب العالمية الثانية، صناديق الضمان المدعومة من الحكومة لعبت دور هام جدا" في أوروبا في اعادة بناء الاقتصاد ، ومعظم هذه الصناديق في الدول الأوروبية لازالت عاملة حتى اليوم.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شرعت عدة مبادرات من مانحين لإنشاء صناديق ضمان قروض في الدول النامية ، بعضها لتغطية الضعف في النظام المصرفي وبعضها الآخر بهدف تغطية الضعف في المنشآت الصغيرة ، ولكن العديد منها باء بالفشل كنتيجة لعدم معرفة وقلة خبرة المانحين بواقع تلك الدول.

في مرحلة التسعينيات عاد الاهتمام بضمان القروض من جديد ، بشكل خاص في الاقتصاديات المتحولة أو المنتقلة Transactional Economics وخصوصا في شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقد نجح العديد منها.

أن هذه المراحل الأربعة تشكل تاريخ تطور صناديق ضمان القروض والتي توضح بأنه لم يكن هناك تخطيط لعمل هذه الصناديق وإنما كانت وليدة الحاجة أحيانا" وتقليدا" لدول أخرى في أحيان أخرى ، مما اكسب العالم خبرة واسعة في هذا المجال وأدى إلى القول بأن الفكرة الأساسية من عملية ضمان القروض كانت ولا زالت ناجحة ولكن تختلف من حيث التطبيق والتنفيذ من دولة إلى دولة ومن نظام اقتصادي إلى آخر.

في اسيا فقد تأسيس اول مؤسسة ضمان قروض في طوكيو عام 1937 ، كما تأسست شركة ضمان الائتمان الهندية عام 1960 ، وفي كوريا عام 1961 ولحقها العديد من الدول في السبعينيات مثل اندونيسيا وتايوان ونيبال وماليزيا ثم تايلند والصين في عام 1991 .

في أمريكا الشمالية تم تأسيس وكالة حكومية لضمان الائتمان للمنشآت الصغيرة في كندا عام 1961 ، وفي الولايات المتحدة تم تأسيس إدارة المشاريع الصغيرة SBA عام 1953 بلغت 40 مليار دولار.

في أمريكا اللاتينية بدأت هذه المؤسسات في مرحلة الثمانينيات وقد باء معظمها بالفشل وكانت نتائجها غير مشجعة.

في افريقيا كانت معظم مؤسسات ضمان القروض في دول جنوب ووسط افريقيا فاشلة كمثيلاتها في أمريكا اللاتينية اما في شمال افريقيا فقد حققت نتائج مرضية وأفضل تلك المؤسسات كانت في مصر والمغرب ودولة جنوب افريقيا.

- دور وعرض صناديق ضمان القروض في التنمية الاقتصادية:

إن القيود أو ضعف حجم الائتمان الممنوح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما فيها المتناهية الصغر أيضا" يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية :

1- ارتفاع التكاليف الإدارية لدى المؤسسات المالية في عملية منح الائتمان لقطاع اقراض صغير او ما يسمى Small-Scale Lending .

2- عدم توفر المعلومات او ما يسمى Asymmetric information (أي أن البنوك لا تملك معلومات كاملة عن زبائنهم المحتملين في هذا القطاع من ناحية القدرة والرغبة في السداد) وذلك يؤثر كثيرا" على المنشآت الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبيرة مما يؤدي إلى انخفاض رغبة البنوك في منح الائتمان لقطاع المنشآت الصغيرة ، من هنا يأتي دور صناديق ضمان القروض في تصحيح هذا الاختلال بالسوق

3- ارتفاع درجة المخاطر للمنشآت SME تبعاً لعدم توفر او ضعف الضمانات المقدمة من هذا القطاع.

أن معظم البنوك والمصارف خصوصا" في الدول النامية لديها فائض في السيولة وقدرة كبيرة على توسيع الاقراض ولكنها تحجم عن ذلك في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا" للأسباب المذكورة أعلاه ، وعليه فان صناديق الضمان قد تساعد في اعادة ضخ هذه السيولة في الاقتصاد المحلي مرة أخرى.

وهي تؤثر كثيرا" على المنشآت الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبيرة مما يؤدي الى ضعف في رغبة البنوك في منح الائتمان لقطاع المنشآت الصغيرة ، من هنا يأتي دور صناديق ضمان القروض في تصحيح هذا الاختلال بالسوق.

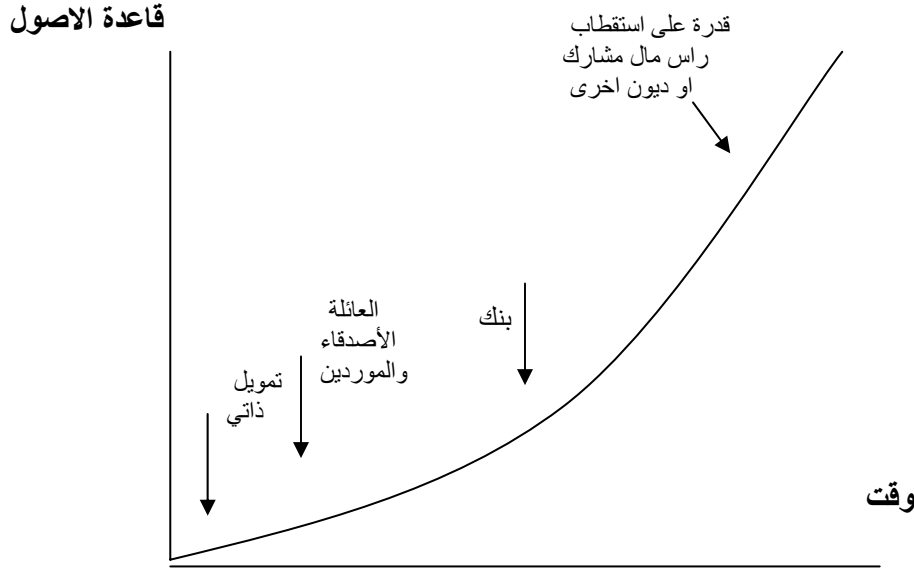
أراء اخرى تجادل بأن الضعف القضائي او ضعف في تنفيذ قرارات القضاء في الدول النامية من ناحية الضمانات تؤدي الى أن البنوك تحجم عن منح هذا القطاع مزيد من الائتمان أكثر من المنشآت الكبيرة ، وهنا ايضا يكون لصناديق ضمان القروض دور هام في التغلب على هذه المشكلة.

أن معظم المنشآت الصغيرة تبدأ عملها من خلال التمويل الذاتي لاصحابها ومن خلال التمويل العائلي او من الاصدقاء ، واذا ما قدر لهذه المنشأة النجاح فانها ستكون بحاجة لمزيد من راس المال في عملية توسيع

عملها او تطويره من ناحية زيادة راس المال التشغيلي او من حيث زيادة الاصول الثابتة او غيرها ، وعادة ما تكون الارباح في هذه المرحلة غير كافية لتغطية هذه الاحتياجات ، مما يدفع هذه المنشآت لمحاولة الحصول على قروض وتمويل خارجي من بنوك او مؤسسات مالية وفي غالب الاحيان ما يتم رفض هذه الطلبات تبعا لعدم توفر ضمانات كافية ، من هنا يأتي دور صناديق ضمان القروض في لعب دور هام في تمكين هذه المنشأة من الحصول على القرض المطلوب. وعند قيام المنشأة بسداد هذه القرض للبنك او المؤسسة المالية ، يكون قد قام ببناء تاريخ ائتماني لديها ويسمى Credit Record مما يمكنه من اخذ قرض ثاني دون الحاجة الى صندوق ضمان القروض مرة اخرى.

كما أن لصناديق ضمان الائتمان دور في توزيع المخاطر بين المقرضين على عدة قطاعات اقتصادية وجغرافية مختلفة مما يخفف من المخاطر المحتملة.

* الهيكل المالي لمنشأة صغيرة



* المصدر : Deleen & Molinaar, 2004

- أنواع صناديق ضمان القروض:

أن جميع انواع صناديق ضمان القروض تهدف الى تسهيل الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة ، ولكن هذه الصناديق لديها العديد من الاشكال والانواع من ناحية التأسيس او التنفيذ تبعا للنظام الاقتصادي التي تعمل به.

عند تأسيس أي صندوق لضمان القروض يجب الاخذ بعين الاعتبار الثقافة والظروف الاجتماعية وبيئة القوانين والتشريعات في تلك الدولة ، وأهم انواع الصناديق نوردتها كما يلي :

1- نظام الصناديق الممولة وغير الممولة :

الصناديق الممولة Funded scheme : تحتفظ براس مالها في احد البنوك او في مجال استثمار معروف، ويتم اضافة عمولات الضمان الى ذلك الحساب ، وعند دفع قيمة تعثر احد القروض يتم خصم ذلك من حجم راس المال.

الصناديق غير الممولة Non-Funded Scheme : وهي صناديق تقوم الحكومة بضمانها وتكون مسؤولة عن التزاماتها المالية بحيث يتم دفع القروض المتعثرة من الحكومة مباشرة ، مثال ذلك في نيوزيلاندا ، ومن فوائد هذا النظام تجنب حصول مشاكل في كيفية إدارة راس المال ولكن بالتأكيد هذا النوع لا يمكن أن يكون مقبولاً إلا في حالات ضمانه من قبل حكومات.

2- نظام الضمان الفردي ، والجماعي :

نظام الضمان الفردي Individual : هو أن يقوم الصندوق بمراجعة ودراسة وتقييم كل حالة مقترض على حدة وبشكل فردي ويتم الموافقة عليه بشكل فردي ايضاً ، هذا النظام يتطلب مراجعة وتقييم الطلب مرتين ، الاولى في البنك والثانية من قبل الصندوق.

نظام الضمان الجماعي Portfolio : هو نظام يعطي البنك الحق في منح أي مقترض يقع ضمن المعايير والشروط المتفق عليها ضمن سقف ضمان محدد دون الحاجة لموافقة الصندوق على ضمان القرض بشكل فردي ، وعادة ما يتم ابلاغ (اعلام) الصندوق بقوائم اسماء المقترضين على شكل تقارير شهرية غالباً ، هذا النظام يوفر عملية المراجعة مرتين ولكن يقلل من الرقابة والسيطرة من قبل الصندوق على نوعية وجودة القروض الممنوحة . و يسمى هذه النظام ايضاً "النظام الآلي Automatic Scheme

3- النظام الموجه للمنشآت الاقتصادية ، والنظام الموجه للمؤسسات غير الحكومية:

النظام الموجه للمنشآت الاقتصادية: هو نظام يقوم فيه الصندوق بضمان منشآت او مشاريع اقتصادية في كل او جزء من القطاعات الاقتصادية ويقوم بدفع قيمة القرض للبنك في حال تعثر احد هذه المنشآت.
النظام الموجه للمؤسسات غير الحكومية: يقوم صندوق ضمان القروض بضمان المؤسسات غير الحكومية NGO وعادة ما تكون غير ربحية لدى البنوك لتمكينها من الحصول على قروض لتعيد تشغيلها من خلال اقراضها لاعضاء هذه المؤسسات.

4- نظام الضمان المباشر للمقترض ، وغير المباشر :

نظام الضمان المباشر للمقترض: هو قيام المقترض بالتقدم لصندوق ضمان القروض بشكل مباشر في تقديم طلب ضمان قرض ، يتم دراسته من الصندوق وارسال موافقة مكتوبة للبنك لضمان هذه المقترض ويكون في العادة موضحاً فيها بأن موافقة الصندوق لا تعني موافقة نهائية بل تتطلب دراسة وموافقة من قبل البنك.

نظام الضمان غير المباشر للمقترض: هنا يقوم المقترض بالتقدم بطلب قرض مباشرة للبنك ، وبعد قيام البنك بدراسة الطلب والموافقة عليه ونظراً "لقصور أو ضعف أو انعدام الضمان يتم طلب ضمان قرض من قبل صندوق ضمان القروض ويتم دراسته والموافقة عليه من قبل الصندوق. (ويتم ذلك حسب نوع نظام الضمان الفردي أو الجماعي كما أشير إليه سابقاً" ، فإذا كان فردي يتم دراسته بصورة فردية والموافقة عليه وإبلاغ البنك ، وإذا كان نظام جماعي يقوم البنك بمطابقة أهلية المقترض حسب المعايير المتفق عليها وإدخاله ضمن محفظة الضمان الجماعي ويتم إبلاغ الصندوق لاحقاً).

5- الانظمة المختلطة: Mixed or Customized scheme

قد يكون صندوق ضمان القروض مختلط من عدة أنظمة ، فمثلاً "يمكن أن يكون نظام ضمان مباشر للمقترضين ونظام ضمان فردي في نفس الوقت ، او قد يكون نظام ضمان غير مباشر ونظام ضمان جماعي في نفس الوقت ، او قد يكون نظام ضمان غير ممول وغير مباشر وفردي او جماعي. ويتم تحديد نوع النظام او الانظمة المختلطة تبعاً لطبيعة وبيئة العمل في كل نظام اقتصادي.

أنواع أنظمة ضمان القروض : Types of Guarantee Systems

- 1- نظام الضمان التعاوني Mutual Guarantee Scheme: هي مجموعة من الافراد ، او الشركات بعمل صندوق (جمعية او رابطة) تمنح من خلاله ضمانات للمؤسسات المالية لتمكن أعضائها من الحصول على التمويل اللازم. وفي بعض الحالات قد تكون مدعومة من الحكومة مثال ذلك في ايطاليا.
 - 2- نظام الضمان الحكومي Public operated guarantee Scheme وهي صناديق ومؤسسات عامة مموله من الحكومة تعمل على المستوى المحلي او الاقليمي او الوطني. وعادة ما تكون موجهة الى قطاع اقتصادي معين او اقلية كالمراة وغيرها. وهي غالبا ما تكون جزء من القطاع العام او على شكل هيئة حكومية مستقلة ، وهذه الصناديق تشكل معظم الصناديق الموجودة حول العالم. وتهدف في الغالب الى مساعدة قطاع SME في الحصول على التمويل لتوفير فرص عمل وتشجيع انشاء منشآت جديدة وتنمية الاقتصاد بشكل عام، وقد تكون أحيانا" مدارة من قبل القطاع الخاص مثال ذلك في كوريا.
 - 3- نظام الضمان من قبل القطاع الخاص Corporate Guarantee Scheme : وهي مدارة وممولة من قبل القطاع الخاص مثال ذلك في اليونان ورومانيا.
 - 4- نظام الضمان الدولي International Scheme : وهو عبارة عن نظامين او اكثر تعمل بشكل مختلط ، مثال ذلك الصناديق التي تم تأسيسها على مستوى دولي من قبل UNDP او UNIDO او ILO بحيث قد تكون مدعومة من الحكومة ومدارة من قبل القطاع الخاص وبمساعدة فنية من قبل منظمات دولية او NGO . كما قامت العديد من NGO بتأسيس صناديق ضمان في العديد من دول العالم مثال ذلك في امريكا اللاتينية.
- من أمثلة ذلك ايضا" الصندوق السويسري الدولي (FUNDES) Swiss-Based international Fund والذي يمارس نشاطه في بوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وبناما وجواتيمالا. حيث أن 50% من راس مال الصندوق ممول من قبل شركات قطاع خاص فيتلك الدول و50% من قبل شركات سويسرية.

مثال اخر ما قامت به منظمة العمل الدولية ILO بتأسيس العديد من صناديق الضمان في عدة دول حول العالم وكان الغرض منها التخلص من البيروقراطية لبعض أنظمة صناديق الضمان التابعة للحكومات ، وقد تمت ادارتها من قبل منظمات غير حكومية NGO وبعض شركات القطاع الخاص وقد حققت نتائج مبهره بنسب تعثر لم تتجاوز 2.25% خلال الاربعة سنوات الاولى من عملها. وقد قامت بالمساعدة على تأسيس تلك الصناديق في العديد من دول افريقيا والاردن.

المشاركة في المخاطر Risk Sharing:

تعمل غالبية صناديق ضمان القروض على اساس المشاركة في المخاطر ومن خلال تجاربها حول العالم فقد كانت تشارك بنسب تتراوح من 60 الى 80% من قيمة القرض.

وهناك عدة أنواع من المشاركة في المخاطر حسب نوع النظام :

1- النظام الفردي :

A. المشاركة على أساس تحمل نسبة محددة من أصل الدين (بغض النظر عن وجود ضمان من المقترض أو لا) ، وتقوم الصناديق في حالات التعثر بدفع النسبة المتفق عليها من رصيد القرض المتبقي فقط للبنك ، مثال : رصيد القرض المتعثر 10000 دولار ونسبة المشاركة في المخاطر 70% يقوم الصندوق بدفع 7000 دولار للبنك --- وفي حال وجود ضمانات يمكن تسهيلها يتم تسهيلها أولاً ثم يقوم الصندوق بدفع النسبة المحددة من الرصيد المتبقي ، تبعاً للمثال السابق تم تسهيل ضمانات بقيمة 2000 دولار ، يصبح الرصيد المتبقي 8000 دولار ويتحمل الصندوق مبلغ 5600 دولار فقط (70% من 8000 دولار).

B. المشاركة على أساس تحمل كل أو نسبة من الجزء غير المضمون من القرض، قد يتقدم احد المقترضين بطلب قرض يقابله ضمان مقبول من البنك بنسبة تغطية معينة وعليه يطلب البنك من الصندوق تغطية الجزء غير المضمون من القرض ، مثال : طلب قرض بقيمة 10000 دولار ، ضمانات مقبولة من المقترض بقيمة 4000 دولار ، يتم طلب نسبة ضمان 60% من القرض كضمان من الصندوق للجزء غير المغطى بضمان ، أو قد تكون نسبة من الجزء غير المضمون مثلاً 70% من الجزء غير المضمون.

وتتغير قيمة الضمان من الصندوق مع انخفاض رصيد القرض حتى تصبح صفراً. أو قد تكون مرتبطة و متغيرة ايضاً تبعاً لطبيعة تغيير قيمة الضمان ايضاً وليس فقط الرصيد. تابع المثال السابق : اذا تعثر القرض وكان رصيده 6000 دولار وكانت نسبة الضمان من الصندوق 100% للجزء غير المغطى بضمان (أي 60% من القرض كونه يوجد ضمان من العميل 40% بمبلغ 4000 دولار) فان الصندوق سيغطي ما قيمته 2000 من رصيد القرض المتعثر حيث سيتم تسهيل 4000 دولار قيمة الضمان المقدم من المنشأة أولاً.

2- النظام الجماعي Portfolio :

A. المشاركة على اساس تحمل البنك لنسبة محددة من المحفظة عادة ما تكون 5% من معدل رصيد المحفظة ، ويتم تحديدها على اساس سنوي او نصف سنوي.

B. تحمل نسبة محددة من رصيد كل قرض على حدة (بشكل منفرد).

- عوائد صناديق الضمان:

عادة ما تكون إيرادات صناديق ضمان القروض هي العمولات والفوائد التي تجنيها من البنوك او المقترضين من خلال عملية ضمانها لهذه القروض.

وهناك عدة انواع من العوائد ، فمنها ما يكون على شكل عمولة مقطوعة لمرة واحدة على اصل القرض و/أو عمولة سنوية على الرصيد و/أو نسبة فائدة محددة ، ويتم استيفائها من البنك او من المقترض ، بالتأكد ان هذه العملية تهدف لتحقيق عوائد على هذه المؤسسات لتغطية المصاريف التشغيلية فقط في حالات كالصناديق الحكومية او تكون بهدف الربح في حالات كونها مؤسسة من قبل القطاع الخاص وعلى جميع الاحوال تسعى الصناديق من خلال تلك العوائد الى تحقيق الاستمرارية والاستدامة ، وللعمولات والفوائد دور هام ايضا" في عميلة زيادتها او تخفيضها بالنسبة الى جودة المحفظة في البنك ، فمثلا" ان انخفاض مستوى جودة القروض ضمن محفظة القروض المضمونة لدة بنك ما فقد يكون رفع نسبة العمولة او الفائدة دور في الضغط على البنك في العودة الى تصحيح وضعه والعكس صحيح.

الرفع المالي Leverage:

تبعاً لكون أن ليس جميع القروض المضمونة ستتعرض بشكل كامل ومرة واحدة فان بإمكان مؤسسة ضمان القروض مضاعفة قيمة القروض المضمونة القائمة لديها لتتجاوز راس مالها تبعاً لتوقعات حجم التعثر او قيمة المطالبات المتوقعة ، فقد أشارت إحصائيات الى أن مؤسسات ضمان القروض العاملة في الأنظمة المالية المستقرة تستطيع مضاعفة Leverage الى مضاعفات عديدة قد تصل الى 26 ضعف كما في ألمانيا ، ولكن بدون شك فان عملية الرفع تحتاج لأن تكون مدروسة بعناية فقد تعرض مؤسسة الضمان الى مشاكل كبيرة وقد تعرضها للانهييار خصوصا في الدول ذات الانظمة المالية غير المستقرة.

فيما يلي جدول ببعض الدول التي قامت مؤسسات الضمان فيها بعملية الرفع Leverage :

| الدولة | اسم المؤسسة | سنة تأسيس مؤسسة الضمان | مضاعفات راس المال | كما في العام |
|-----------|-------------------|------------------------|-------------------|--------------|
| ألمانيا | Bürgschaftsbanken | 1954 | 26 | 1994 |
| فرنسا | SOFARIS | 1971 | 22 | 1995 |
| اليابان | CIC & NFCGC | 1937 | 15 | 1995 |
| الهند | DICCG | 1981 | 11 | 1995/94 |
| ماليزيا | CGC Berhad | 1972 | 8 | 1995 |
| البرازيل | SEBRAE | 1995 | 1.9 | 2001 |
| رومانيا | RLGF | 1993 | 1.5 | 2000 |
| الأرجنتين | FOGABA | 1995 | 0.5 | 2001 |

Source : UNDIO report 2003.

الجزء الثالث : منهجية الدراسة:**مجتمع وعينة الدراسة :**

تم تنفيذ العديد من برامج ضمان القروض في المناطق الفلسطينية من قبل جهات مانحة اوروبية وامريكية وغيرها ولكن بقيت هذه البرامج محدودة بفترة زمنية معينة او بقيمة محددة ولم تكن تخطط لإنشاء مؤسسة ضمان قروض مستمرة، حالياً" يتواجد في مناطق السلطة الفلسطينية مؤسستين فقط تعملان في مجال ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هما:

- الصندوق الأوروبي لضمان القروض EPCGF وهو مشروع تنموي لصالح السلطة الفلسطينية مختص لضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقط و ممول من قبل الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.
- مشروع تسهيلات ضمان القروض LGF وهو مشروع شراكة بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة الاستثمار عبر البحار – اوبيك الأمريكية ومعهد اسبن الأمريكي ، وتم تنفيذه من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني CHF .

لا يوجد في المناطق الفلسطينية أي مؤسسة وطنية أو أجنبية أخرى تعمل بشكل منظم في مجال ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد في الفترة محل البحث 2006-2008 .

وكون المشروع الثاني المذكور تم بدء العمل الفعلي له في مطلع عام 2008 ، فانه من الصعب الحصول على بيانات ومعلومات حول دوره في زيادة قاعدة الائتمان المصرفي لقطاع SME في فلسطين .

وعليه سيتم إجراء الدراسة فقط عن دور الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض EPCGF وعن البنوك العاملة في فلسطين والمشاركة فقط مع الصندوق وهي :

- 1- بنك الأردن
- 2- بنك القاهرة عمان
- 3- البنك الأهلي الأردني
- 4- البنك الإسلامي العربي
- 5- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
- 6- البنك العربي (تم توقيع اتفاق شراكة مع الصندوق ولكن لم يتم تفعيل والبدء بالعمل حتى تاريخ الدراسة).

طريقة الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات:

سيتم اعتماد الطريقة الوصفية التحليلية لدور الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض في توسيع وتعزيز القاعدة الائتمانية المصرفية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة وتحليل ما يلي:"

- 1- نشرات وإحصاءات الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض EPCGF
- 2- نشرات وإحصاءات سلطة النقد الفلسطينية عن واقع القطاع المصرفي الفلسطيني.
- 3- البيانات المالية المنشورة للبنوك العاملة في فلسطين والمذكورة ضمن الدراسة.

كما تم العمل على إجراء مقابلات شخصية مع مسؤولين من اصحاب القرار في المؤسسة والبنوك، وتم إجراء المقابلات مع كل من :

- 1- السيد موسى قمقام – نائب المدير الاقليمي للبنك الاهلي الاردني.
- 2- السيد عبد الله القربوتي – مدير التسهيلات الاقليمية لبنك الاردن.
- 3- مسؤول في بنك الاسكان للتجارة والتمويل (فضل عدم ذكر اسمه).
- 4- السيد حنا سحار مدير عام الصندوق الاوروبي الفلسطيني لضمان القروض.

الجزء الرابع : الواقع العملي :**- واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:**

أظهرت نتائج مسح المنشآت الاقتصادية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 أهم النتائج التالية:

| النسبة | المجموع | النسبة | قطاع غزة | النسبة | الضفة الغربية | |
|--------|---------|--------|----------|--------|---------------|---|
| %100 | 116,804 | %29 | 33,933 | %71 | 82,871 | عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين* |
| %100 | 105,745 | %29 | 30,665 | %71 | 75,080 | منها منشآت ذات ملكية خاصة (قطاع خاص) |
| %100 | 3,799 | %35 | 1,349 | %65 | 2,450 | ومنهما منظمات أهلية (غير حكومية) NGO |
| %100 | 5,749 | %25 | 1,461 | %75 | 4,288 | ومنهما منشآت حكومية مركزية |

* وهي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بدون القدس.

كما كان توزيع هذه المنشآت العاملة في القطاع الخاص والاهلي والشركات الحكومية حسب الكيان القانوني على النحو التالي:

| المجموع | أخرى | شركة محاصة | هيئة او جمعية خيرية | شركة مساهمة عامة | شركة مساهمة خصوصية | شركة عادية عامة | مؤسسة فردية | |
|---------|------|------------|---------------------|------------------|--------------------|-----------------|-------------|---------------|
| 77,639 | 354 | 5,488 | 2,445 | 220 | 1,368 | 1,319 | 66,445 | الضفة الغربية |
| 32,047 | 497 | 1,234 | 1,350 | 55 | 312 | 444 | 28,155 | قطاع غزة |
| 109,686 | 851 | 6,722 | 3,795 | 275 | 1,680 | 1,763 | 94,600 | المجموع |

كما بلغ توزيع هذه المنشآت العاملة في القطاع الخاص والاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمال على النحو التالي:

| المجموع | 100+ | 99-50 | 49-20 | 19-10 | 9-5 | 4-1 عامل | فئات العمال |
|---------|------|-------|-------|-------|-------|----------|---------------|
| 77,639 | 67 | 118 | 600 | 1,595 | 5,203 | 70,056 | الضفة الغربية |
| 32,047 | 32 | 39 | 188 | 632 | 2,246 | 28,910 | قطاع غزة |
| 109,686 | 99 | 157 | 788 | 2,227 | 7,449 | 98,966 | المجموع |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2007.

أي أن القطاع الخاص يشكل 90.6% من المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين ، كما بلغ عدد المشتغلين في كافة المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين بلغ 296.965 عامل ، وأن 90.4% منهم يعملون في منشآت يعمل بها أقل من 4 عمال ، 6.8% يعمل بها 5-9 عمال.

وعليه تبين بأن 97% من المنشآت الاقتصادية في فلسطين هي منشآت صغيرة ومتوسطة يعمل بها 10 عمال فأقل (صبري، 2008).

تجدر الإشارة الى أن اهم المؤسسات والمنظمات غير حكومية والتي تعمل في مجال إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمكن ايجاز ملخص عنها على النحو التالي :

| اسم المنشأة | تاريخ التأسيس | عدد الفروع في الضفة وغزة | الأهداف | أهم الممولين |
|--|---------------|--------------------------|--|---|
| المؤسسة الفلسطينية المصرفية PBC ، منبثقة عن صندوق التنمية الفلسطيني PDF | 1996 | 4 | promote the sound and sustainable growth of Palestinian private sector companies and to build production capacity. PBC doesn't compete with commercial banks | الاتحاد الأوروبي ، EDG ، TDC ، بنك التنمية الاسلامي، البنك الدولي، الامم المتحدة وغيرها |
| اسم المنشأة | تاريخ التأسيس | عدد الفروع في الضفة وغزة | الأهداف | أهم الممولين |
| المؤسسة الفلسطينية للاقراض والتنمية- فاتن FATEN | 1998 | 11 | Provide financial services to poor Palestinians and microentrepreneurs. Help Palestinians to create/build enterprises to generate income and create employment | Rockdale Foundation, Ireland Aid, USAID, others. |
| برنامج الاقراض الصغير ومتناهي الصغر UNRWA | 1991 | 9 | implementing outreach, product development, and capacity building through a range of business, consumer, and housing loans products | UNRWA |
| مبادرة الاقراض الصغير PARC | 2000 | 12 | Provide financial services to poor Palestinians and microentrepreneurs. Help to generate income and create employment opportunities. Cooperative model. | الادخار التعاوني |

| | | | | |
|--|--|---------|------|--|
| الحكومة الهولندية ، USAID | To increase employment opportunities for Palestinian youth in the vocational & industrial sectors; | 7 | 1992 | جمعية الشبان المسيحيين YMCA |
| Donor : USAID operating contributors :Arab Bank, Cairo Amman Bank | Engaged in microfinance. Provide financial services to poor Palestinians and microentrepreneurs. | 8 | 1994 | برنامج الاقراض التابع ل CHF |
| USAID | Provide financial services to poor Palestinians and microentrepreneurs. Only for women meeting certain criteria | غزة فقط | 1995 | صندوق القروض النسائية - ANERA |
| الاتحاد الاوروبي واخرين | Promotion of self-sustaining employment and income generating projects in the agricultural sector and rural areas. Expanding geographical access to financial resources. Mobilizing rural savings. Developing & empowering marginalized rural communities. | 9 | 1993 | المركز العربي للتنمية الزراعية ACAD |
| كندا، هولندا ، الاغاثة الكاثوليكية ، استراليا، اسبانيا، ومنظمات عديدة | To empower Palestinian women entrepreneurs by providing them with loans to start or expand their businesses. ASALA has 3 loan programs: Micro Lending Program, Small Lending Program, Islamic Lending Program. | 9 | 1997 | الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال - اصالة ASALA |

* المصدر: مؤسسة Portland Trust

بلغ حجم الإقراض للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في فلسطين والممنوحة من مؤسسات مالية غير مصرفية وهي (, ACAD, FATEN, ASALA, PDF, PARC, ANERA, CHF) على النحو التالي حتى ديسمبر 2007:

| البيان | القيمة |
|--|-------------------|
| العدد الاجمالي للقروض الممنوحة | 224.505 قرض |
| العدد الإجمالي للعملاء الممنوحين قروض | 147.198 عميل |
| القيمة الاجمالية للقروض الممنوحة | 262.809.154 دولار |
| عدد العملاء الحاليين Active Clients | 20.872 عميل |
| الرصيد الحالي للقروض القائمة Outstanding | 30.966.305 دولار |
| معدل القرض الواحد | 1170 دولار |
| معدل رصيد القرض الواحد | 1483 دولار |

المصدر: الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر ، ديسمبر 2007.

وبناء على مسح أجرته مؤسسة Planet Finance لصالح الشبكة الفلسطينية للإقراض و شركة التمويل الدولية في مايو 2007 على عينة بلغت 702 منشأة متناهية الصغر في الضفة الغربية ، أظهرت الدراسة بأن:

1- 16.4% فقط من أفراد العينة في الضفة الغربية تقدموا لطلب قرض من المصارف التجارية ، وأن 63% منهم حصلوا على القرض والمتبقي لم يحصلوا عليه.

2- السبب الرئيس في رفض القرض من البنوك كان نقص الضمانات بنسبة 58% يليه عدم وجود كفيل 28% يليه مشاريع غير مسجلة رسمياً أو كبر حجم القرض بالنسبة للمنشأة 18%.
3- السبب الرئيس الذي يمنعهم من التقدم للحصول على تمويل من البنوك التجارية هو 35% معتقدات دينية ، 33% الخوف من عدم القدرة على إعادة التسديد ، 22% نقص المعلومات عن أنواع القروض المتوفرة ، 20% مدة القرض ، 19% فوائد مرتفعة ، وأسباب أخرى.

4- وقد أبدى 79% من أفراد العينة بأن الحاجة للقرض تكمن بغرض توسيع العمل ، 49% لتمويل أصول ، 45% لزيادة رأس المال التشغيلي.

5- بالنسبة إلى استعدادهم للتقدم للحصول على قرض أبدى 50% من العينة استعدادهم لذلك اذا منحوا الفرصة ، وفضل 64% منتجات تمويل إسلامية ، و 16% منتجات تقليدية ، 20% أي منهما.

6- خلصت الدراسة إلى أن العدد التقديري للعملاء المحتملين 190.000 عميل وقد قدر السوق المحتمل لخدمات الإقراض المتناهي الصغر بحوالي 280 مليون دولار أمريكي في الضفة وقطاع غزة ، 90% منهم يعانون عدم القدرة على الحصول على خدمات إقراض ، أبدى 57% من أفراد العينة في الضفة و 56% منها في غزة رغبتهم بالحصول على القروض ، متوسط القرض المطلوب \$5200 في الضفة و \$ 3390 في غزة ، كما أبدى أكثر من ثلث المستطلعين رغبتهم بالحصول على خدمات مصرفية أخرى كالادخار.

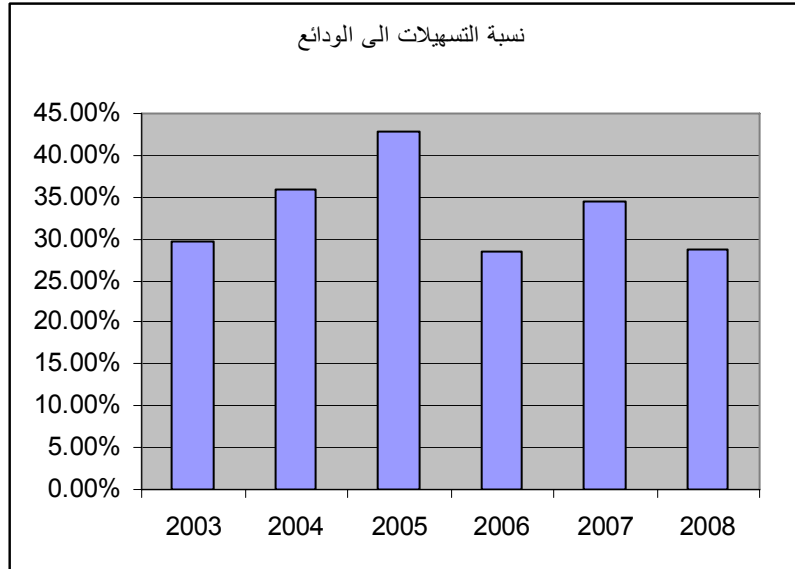
- واقع السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي الفلسطيني:

وحسب إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة 1.615 مليار دولار حتى مايو 2008 ، فيما بلغت الودائع الإجمالية 5.62 مليار دولار لنفس الفترة ، أي أن نسبة التسهيلات للودائع لا تتجاوز 29% . ولم يتوفر لدى السلطة اية أرقام حول حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد.

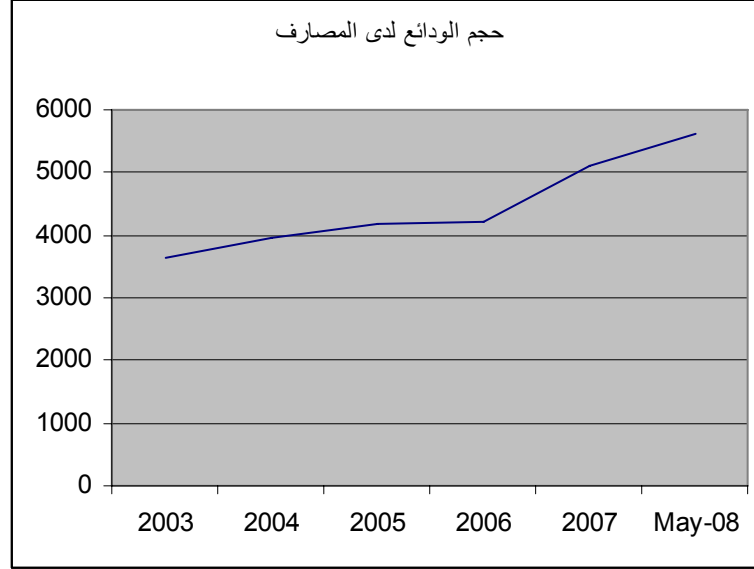
وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار توجهات البنوك بشكل عام في منح الائتمان ، نلخص ذلك بالجدول التالي:

| 2008/5 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | |
|--------|-------|-------|-------|------|-------|------------------|
| 5621 | 5118 | 4203 | 4190 | 3958 | 3624 | حجم الودائع |
| 1615 | 1759 | 1193 | 1792 | 1428 | 1072 | حجم الائتمان |
| %28.7 | %34.4 | %28.4 | %42.8 | %36 | %29.6 | الائتمان/الودائع |

يمكن توضيح نسبة التسهيلات الائتمانية في البنوك الى حجم الودائع في الشكل التالي:



نلاحظ بأنه قد كان هناك توجه عام في السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين لزيادة نسبة الائتمان مقابل الودائع من العام 2003 وحتى العام 2005 ، ولكن الانخفاض الكبير في تلك النسبة عام 2006 يرجع الى فترة التوتر السياسي في المناطق الفلسطينية بعد الانتخابات العامة التي اجريت في مطلع عام 2006 وما تلاها من انقطاع لرواتب القطاع العام الفلسطيني كان له من الاثر الكبير في انخفاض حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي، وبعد تلك المرحلة عادت ونمت تلك النسبة لتتناهز 34% عام 2007 كنتيجة لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بوضع حد ادنى لتلك النسبة بنسبة 40% ، وحتى الان لم تستطع البنوك تحقيق تلك التعليمات، في المقابل نجد الزيادة المضطربة في حجم الودائع على مر السنوات دون أي انخفاض ، ويتضح ذلك من الشكل التالي:



أي ان نسبة نمو الودائع تناهز 10% سنويا". علما ان 4688 مليون دولار من هذه الودائع تعود للضفة الغربية (83%) مقابل 933 مليون دولار تعود لقطاع غزة (17%).

مما سبق يدل على ضعف استفادة قطاع الاستثمار الخاص بشكل عام من ودائع المواطنين ويقلل من فرض التنمية الاقتصادية المرجوة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المخاطر السياسية والاقتصادية المرتفعة في فلسطين فإننا قد نجد مبررا للبنوك العاملة في فلسطين في عدم التوسع في منح الائتمان كما ان هذه البنوك تستمد جميع نشاطها من الودائع وفي الغالب ما تكون ودائع جارية وقصيرة الاجل.

وللتعرف بشكل أكبر على واقع القطاع المصرفي الفلسطيني نورد المعلومات التالية:

الأرقام بملايين الدولارات

| 2008/5 | 2007 | 2006 | |
|--------|------|------|-------------------|
| 7209 | 6983 | 5737 | حجم الاصول |
| 6415 | 6276 | 5148 | حجم المطلوبات |
| 794 | 707 | 589 | صافي حقوق الملكية |

* المصدر : سلطة النقد الفلسطينية 2008/5.

توجهات السياسة الائتمانية للبنوك المشاركة خلال السنوات القادمة:

أظهرت نتائج المقابلات التي أجريها بأن هناك توجهًا عامًا لدى البنوك لزيادة حجم التمويل المخصص لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الأقل بنسبة الضعف عن الحجم القائم فيما أشار البعض بأن التوجه لزيادة حجم التمويل لهذا القطاع بنسبة تزيد عن 200% من القيم الحالية خلال السنوات القادمة ، كما أكد الجميع على أن وجود مؤسسات ضمان قروض هو المحفز الأول لذلك يليه ثقتهم التي تم بناؤها مع هذا القطاع خلال السنتين الأخيرتين.

اجمع البنوك بأن قطاع الزراعة والسياحة والبعض أشار إلى المقاولات أنهم من أكثر القطاعات خطراً وأنهم يتجنبون منحهم الائتمان إلا ضمن حالات محدودة ، فيما يفضلون الصناعة والتجارة يليها الحرف كأفضل القطاعات الاقتصادية في قطاع SME .

اجمع المبحوثين بأن قطاع SME ليس قطاع ذو درجة مخاطرة عالية إنما المشكلة تكمن في عدم تمكنهم من توفير متطلبات البنوك من الضمانات.

كما أشار الجميع إلى وجود بند خاص في السياسة الائتمانية المكتوبة لدى البنك يختص بقطاع SME.

أما فيما يتعلق بتعريفهم لقطاع SME فقد كان هناك اختلافات ، حيث إن البعض يشير إلى تعريفه من حيث قيمة الائتمان الممنوح ، والبعض يشير إلى حجم مبيعات المنشأة وغير ذلك.

وعن سؤالهم عن رؤيتهم في تأسيس وحدة منفصلة في دائرة التسهيلات الائتمانية تختص لقطاع SME أشار البعض إلى أنهم مقتنعون بأهمية تلك الوحدة كونها تختلف عن تسهيلات الشركات الكبيرة وتسهيلات الأفراد ، وأنهم وضعوا خططاً لإنشاءها خلال 2009 ، فيما أشار البعض الآخر إلى أنهم فعلياً قاموا بتخصيص موظفين لهذا الغرض ولا يرون حاجة لإنشاء دائرة منفصلة.

- حصة قطاع SMEs في حجم التمويل الممنوح من القطاع المصرفي الفلسطيني:

لم يتوفر لدى سلطة النقد الفلسطينية أية بيانات حول حجم التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لذا فقد تم إجراء دراسة لهيكل التسهيلات لبعض البنوك ، وقد تم اختيار بنك الأردن ، بنك القاهرة عمان ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، البنك الأهلي الأردني ، البنك الإسلامي الفلسطيني وهي البنوك المشاركة مع الصندوق الأوروبي لضمان القروض EPCGF .

من خلال تحليل البيانات المنشورة للقوائم المالية للبنوك الخاصة بفلسطين تبين ما يلي:
ملايين الدولارات الامريكية

| اسم البنك | السنة | صافي التسهيلات الائتمانية (ب) | التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (أ) | النسبة (أ/ب) |
|------------------------------|-------|----------------------------------|---|--------------|
| بنك الاردن | 2006 | 66.1 | 12.1 | 18.3% |
| | 2007 | 76.0 | 15.1 | 19.9% |
| نسبة الزيادة (النقص) + 8.7% | | | | |
| بنك القاهرة عمان | 2006 | 90.1 | 11.7 | 13% |
| | 2007 | 60.1 | 12.3 | 20.5% |
| نسبة الزيادة (النقص) + 57.7% | | | | |
| بنك الإسكان | 2006 | 61.6 | 2.8 | 4.5% |
| | 2007 | 24.2 | 4.1 | 17% |
| نسبة الزيادة (النقص) + 278% | | | | |
| البنك الأهلي الأردني | 2006 | 18.1 | 7.9 | 4.4% |
| | 2007 | 21.5 | 9.1 | 4.3% |
| نسبة الزيادة (النقص) (%2.3) | | | | |

* المصدر : التقارير المالية المدققة الصادرة عن البنوك المذكورة والخاصة بفروعها في فلسطين 2006،
2007.

* فيما لم يتوفر بيانات خاصة بتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنك الاسلامي العربي.

يتبين مما سبق بأن التوجه العام في البنوك عام 2007 مقارنة بعام 2006 هو زيادة حصة التسهيلات
الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم التسهيلات الإجمالي العام وبنسب متفاوتة.

وعليه يمكن القول بأن هناك توجه عام للبنوك General Trend المشاركة في برنامج ضمان القروض
في زيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة ولكن تبقى هذه الزيادة
بنسب متفاوتة مقارنة بحجم التسهيلات الإجمالية.

- واقع مؤسسات ضمان القروض في فلسطين (2006-2008)

من المعروف بأن المناطق الفلسطينية تفتقر لوجود مؤسسة وطنية تعنى بمجال ضمان القروض الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي العامين الأخيرين تم إنشاء مشروعين لضمان القروض يعدان الأهم في عملية ضمان قروض لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ، هما:

1- الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض أسس عام 2005 وبدأ نشاطه الفعلي في منتصف عام 2006. وهو مشروع تنموي لصالح السلطة الفلسطينية ممول من قبل الحكومة الفدرالية الألمانية والاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.

2- في العام 2007 تم تأسيس مشروع ضمان القروض التابع لصندوق الاستثمار الفلسطيني و شركة اوبيك الأمريكية ومعهد اسبن الأمريكي ، وتم تنفيذه من قبل مؤسسة الإسكان التعاوني CHF ، حيث بلغ الحجم الكلي للبرنامج 228 مليون دولار ، وتتراوح حجم القروض من 10.000 الى 500.000 دولار وبدأ نشاطه الفعلي مطلع عام 2008.

ونظراً لكون المشروع الثاني قد بدأ أعماله مؤخراً فلن يكون هناك فترة زمنية كافية لمعرفة دوره الفعلي في زيادة حجم الإقراض الفعلي في المصارف تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فإننا سنعمل في دراستنا على معرفة دور الصندوق الأوروبي فقط في توسيع قاعدة الائتمان المصرفي الموجه لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

ملخص عمل الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض:* المصدر : الموقع الرسمي للصندوق www.cgf-palestine.com**- أهداف برنامج ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:**

يهدف البرنامج الى تسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة فلسطين على التمويل المصرفي اللازم لتمويل نشاطاتها و إعادة تنشيطها لعدم قدرة هذه المنشآت على الحصول على التمويل اللازم من المصارف المحلية نتيجة ضعف او انعدام الضمانات الكافية لديها والتي تطلبها البنوك. كما يهدف الى تشجيع البنوك العاملة في فلسطين في توسيع حجم الائتمان الممنوح والمقدم الى هذا القطاع وتخفيض حجم المخاطر التي تتحملها البنوك في هذا المجال. كما يهدف البرنامج في الاساس في تحفيز وتنشيط قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى زيادة نسب النمو الاقتصادي في فلسطين ، خلق فرص عمل وتخفيف حدة الفقر في المناطق الفلسطينية.

- وصف برنامج ضمان القروض:

يتم منح القطاع المستهدف قروض من خلال البنوك المشاركة في البرنامج حسب سياسات واجراءات العمل المتبعة في الصندوق على قاعدة المتقدم بطلب الضمان اولاً" له الحق اولاً" ، ويقوم الصندوق بعد التأكد من دراسة طلب الائتمان واتباع السياسات والمعايير المحددة بالموافقة على تحمل نسبة مشاركة بنسبة 60% من المخاطر المترتبة على القرض الممنوح ، وتكون إدارة الحساب بالكامل من اختصاص البنك فقط.

معايير تصنيف المنشآت ضمن البرنامج: يعتمد الصندوق معيار عدد العمال ب 20 عامل فأقل.

معايير أهلية المقترض:

- 1- أن يكون المشروع متوافق مع معايير الصندوق في التقييم الائتماني :
 - أ- أن يولد المشروع تدفقات نقدية كافية للسداد.
 - ب- ضعف او عدم كفاية في الضمانات المقدمة للبنك.
- 2- الوضع القانوني للمنشأة : ملكية فردية ، شراكة ، او شركة ذات مسؤولية محدودة.
- 3- على المقترض (المنشأة) أن يتوافق وكل التشريعات والقوانين التي اقرتها سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون مدرج على القائمة السوداء لسلطة النقد الفلسطينية او القوائم المحظور التعامل معهم.
- 4- أن يكون قد مر على اقامة المشروع سنتين على الاقل.

معايير أهلية القرض:

- 1- قروض جديدة لعملاء جدد.
- 2- قروض جديدة لعملاء قائمين وليس لديهم تسهيلات مصرفية
- 3- قروض جديدة لعملاء قائمين ولديهم تسهيلات مصرفية قائمة.
- 4- قروض جديدة لعملاء لديهم تسهيلات (ديون) متعثرة بالشروط التالية:
 - أ- أن يتم اعادة جدولة او هيكلية الديون القائمة (القديمة).
 - ب- أن يكون التدفق النقدي للمشروع قادر على سداد الدين القديم والقرض الجديد معاً.

القرض (التسهيلات) غير المؤهلة:

- 1- قروض تمويل راس المال العامل لأقل من سنة واحده.
- 2- قروض بغرض سداد ديون او تسهيلات قائمة (قديمة).
- 3- الجاري مدين بأنواعه (All kinds of Overdrafts)

سقف القرض :

السقف الأعلى للقروض الممنوحة لعميل واحد 50 ألف دولار أمريكي او ما يعادله بالعملة الأخرى خلال فترة سنتين (أي أن لا يتم منح العميل الواحد أكثر من السقف المسموح خلال سنتين) تم زيادة هذا السقف مؤخراً ليصبح 100 ألف دولار.

مدة وشروط القروض:

- 1- يشجع الصندوق منح القروض بغرض تمويل راس المال العامل مع فترة سداد اقصاها 36 شهر من ضمنها فترة سماح 6 اشهر كحد اقصى.
- 2- تمويل الاصول الثابتة (قروض تمويل استثماري) مع فترة سداد اقصاها 60 شهر من ضمنها فترة سماح 12 شهر كحد اقصى.
- 3- يتم استيفاء العقود والمستندات القانونية للقرض حسب الاجراءات والسياسات المتبعة لكل بنك مشارك.
- 4- تتم جميع إجراءات استقبال طلب القرض من العميل وقنوات الموافقة عليه ودراسته وتنفيذه وتوثيق مستنداته وصرف القرض ومتابعة السداد حتى السداد التام حسب إجراءات وسياسات كل بنك مشارك بما لا يتعارض مع سياسات واجراءات عمل الصندوق والمتفق عليها.
- 5- لا يسمح بمنح قروض تقل مدة سدادها عن 12 شهراً".

عمولات وعوائد الضمان:

تهدف العمولات وعوائد الضمان المأخوذة من القروض المضمونة الى تحقيق تغطية لمصاريف الصندوق التشغيلية وليس الى تحقيق ارباح حيث يتم استيفاء هذه العمولات والفوائد من البنك المشارك وليس من المقترض.

الجزء السادس : النتائج والخلاصة:**- أهم الإحصاءات للصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض حتى 2008/9/30:**

| البيان | حتى 2007/12/31 | من 2008/1/1 حتى 2008/9/30 | الفرق % | مجموع |
|---|----------------|---------------------------|---------|----------------|
| عدد طلبات الضمان المقدمة من البنوك | 225 | 385 | +%71 | 610 |
| قيمتها | \$ 5.96 مليون | \$ 11.32 مليون | +%90 | 17.28 مليون \$ |
| عدد الطلبات التي تم الموافقة عليها من قبل الصندوق | 222 | 369 | -- | 591 |
| قيمتها | \$ 5.91 مليون | \$ 10.73 مليون | -- | 16.64 مليون \$ |
| عدد الطلبات المرفوضة من قبل الصندوق | 3 | 16 | -- | 19 |
| قيمتها | \$ 50 الف | \$ 590 الف | -- | \$ 640 الف |
| عدد الطلبات التي تم تنفيذها فعلياً | 198 | 333 | +%68 | 531 |
| قيمة القروض المنفذة | \$ 5.23 مليون | \$ 9.77 مليون | +%87 | \$ 15 مليون |
| عدد الطلبات التي إلغاؤها من قبل البنوك | 17 | 15 | -- | 32 |
| قيمتها | \$ 0.3 مليون | \$ 0.35 مليون | -- | \$ 0.65 مليون |
| عدد القروض القائمة | 194 | 320 | +%65 | -- |
| Active Loans | | | | |
| قيمتها | \$ 4.35 مليون | \$ 8.58 مليون | +%97 | -- |
| نسبة السداد | %100 | %100 | -- | -- |
| نسبة القروض المتعثرة | %0 | %0 | -- | -- |
| قروض تم سدادها خلال الفترة بشكل كامل | 4 | 13 | -- | 17 |
| قيمتها | \$ 79 الف | \$ 296 الف | -- | \$ 375 الف |

* جميع القيم أعلاه بقيمة تقريبية.

وضع محفظة قروض البرنامج كما في الحالي 2008/9/30:

| | |
|---------------------------|----------------|
| عدد القروض القائمة Active | 493 قرض |
| قيمتها الاصلية | 14.1 مليون \$* |
| رصيدها | 11.4 مليون \$* |
| نسبة السداد | %100 |

* الارقام تقريبية.

- إحصاءات العمالة حتى 2008/9/30:

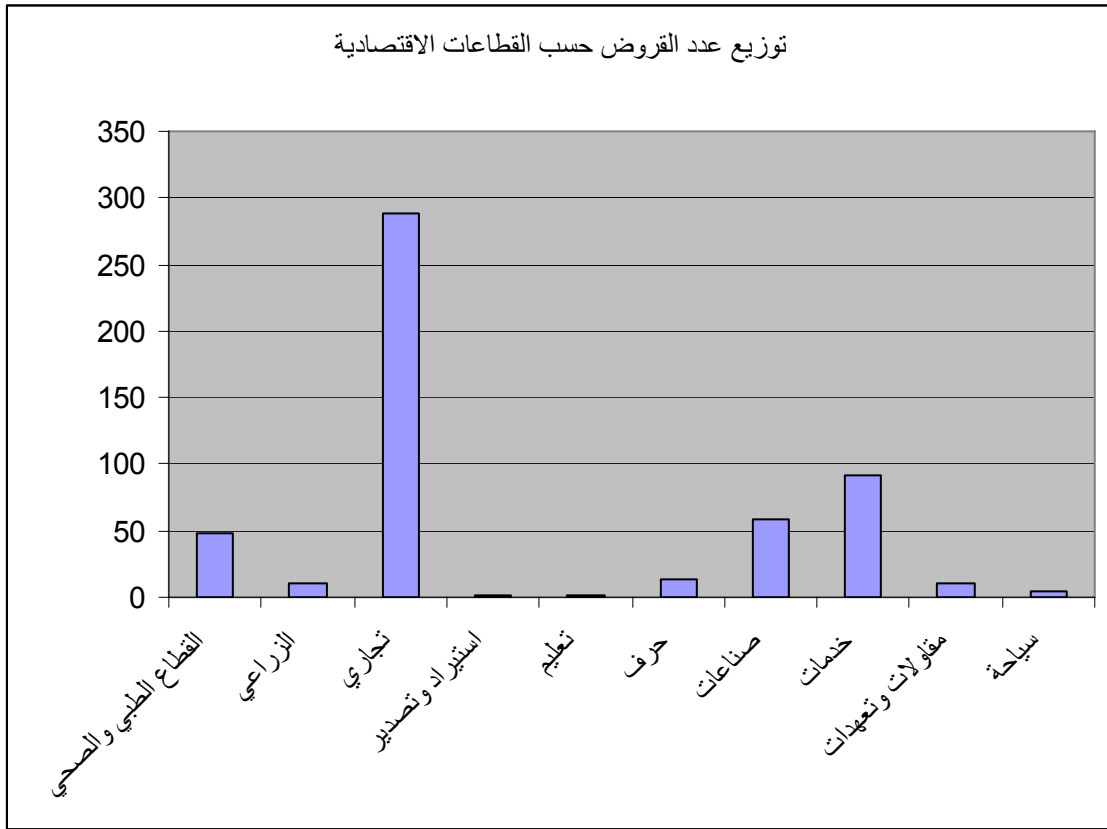
| المجموع الكلي | 2008/9/30 | 2007/12/31 | |
|---------------|-----------|------------|------------------------------------|
| 522 | 348 | 198 | عدد المنشآت التي تم صرف القروض لها |
| 2332 عامل | 1285 | 1047 | عدد العاملين فيها |
| 2051 عامل | 1116 | 935 | عدد الذكور منهم |
| 281 عاملة | 169 | 112 | عدد الإناث |

توزيع القطاعات الاقتصادية حتى 2008/9/30:

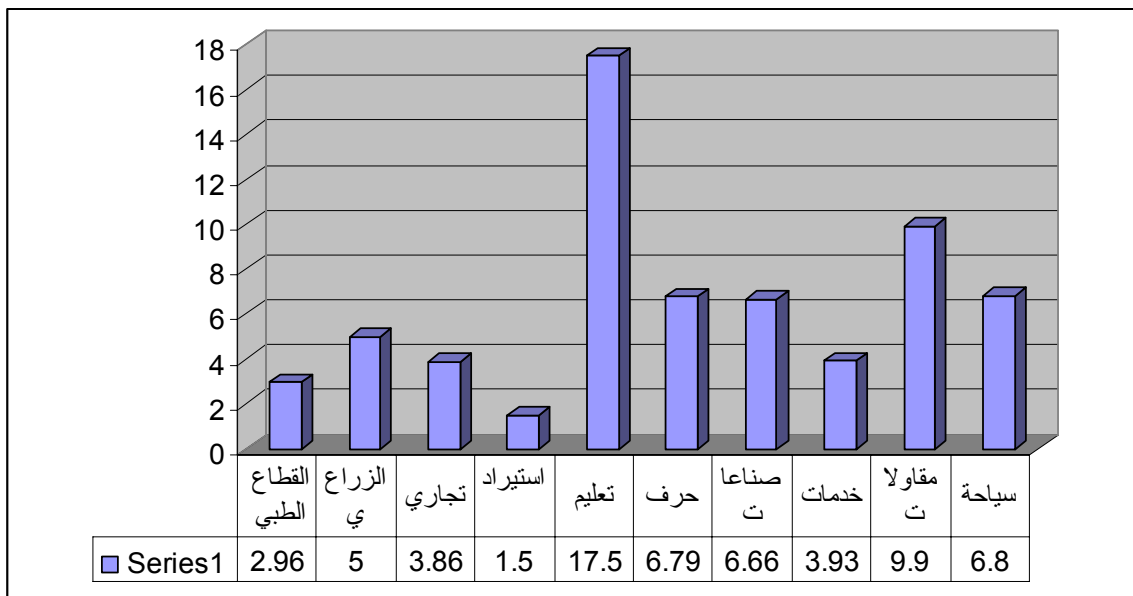
| اناث | ذكور | اجمالي عدد العاملين | معدل عدد العمال | قيمتها * | عدد القروض | |
|------|------|---------------------|-----------------|------------|------------|---------------------|
| 47 | 98 | 142 | 2.96 | 1.33 مليون | 48 | القطاع الطبي والصحي |
| 0 | 55 | 55 | 5 | 0.34 مليون | 11 | الزراعي |
| 104 | 1011 | 1115 | 3.86 | 8.45 مليون | 289 | تجاري |
| 2 | 1 | 3 | 1.5 | 0.04 مليون | 2 | استيراد وتصدير |
| 29 | 6 | 35 | 17.5 | 0.06 مليون | 2 | تعليم |
| 5 | 90 | 95 | 6.79 | 0.4 مليون | 14 | حرف |
| 47 | 339 | 386 | 6.66 | 1.77 مليون | 58 | صناعات |
| 37 | 321 | 358 | 3.93 | 2.04 مليون | 91 | خدمات |
| 3 | 106 | 109 | 9.9 | 0.39 مليون | 11 | مقاولات وتعهيدات |
| 7 | 27 | 34 | 6.8 | 0.18 مليون | 5 | سياحة |
| 281 | 2051 | 2332 | 4.39 | 15 مليون* | 531 | المجموع |

* الارقام تقريبية.

المصدر: احصاءات الصندوق الاوروبي الفلسطيني لضمان القروض 2008/9/30.



معدل عدد العمال حسب القطاعات الاقتصادية.

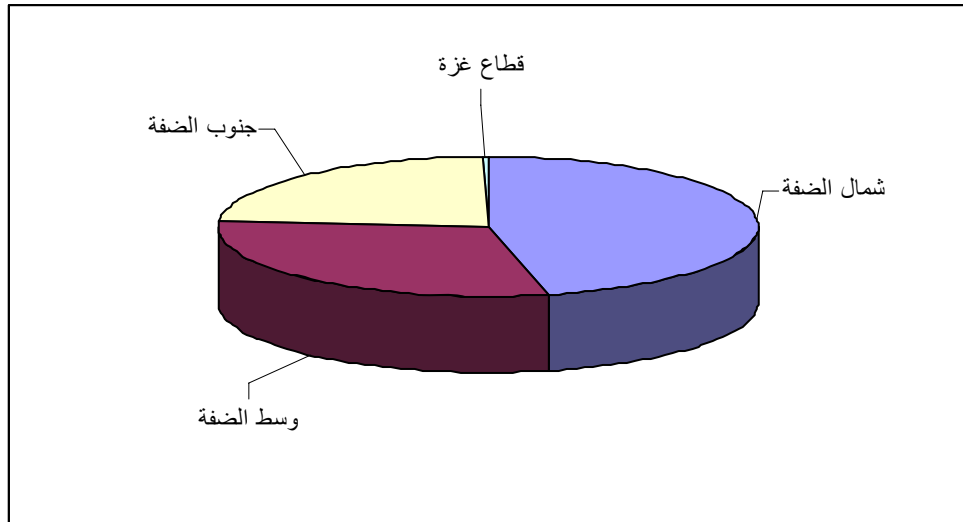


التوزيع الجغرافي

| قيمتها | عدد القروض | |
|---------------|------------|----------------|
| 6,563,680 | 246 | شمال الضفة (1) |
| 4,657,680 | 159 | وسط الضفة (2) |
| 3,720,000 | 125 | جنوب الضفة (3) |
| 50,000 | 1 | قطاع غزة |
| \$ 14,991,360 | 531 | |

- (1) شمال الضفة: نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية
(2) وسط الضفة: رام الله والبيرة، العيزرية، القدس، الرام، اريحا
(3) جنوب الضفة: بيت لحم، الخليل وضواحيها.

رسم توضيحي لتوزيع القروض جغرافيا"

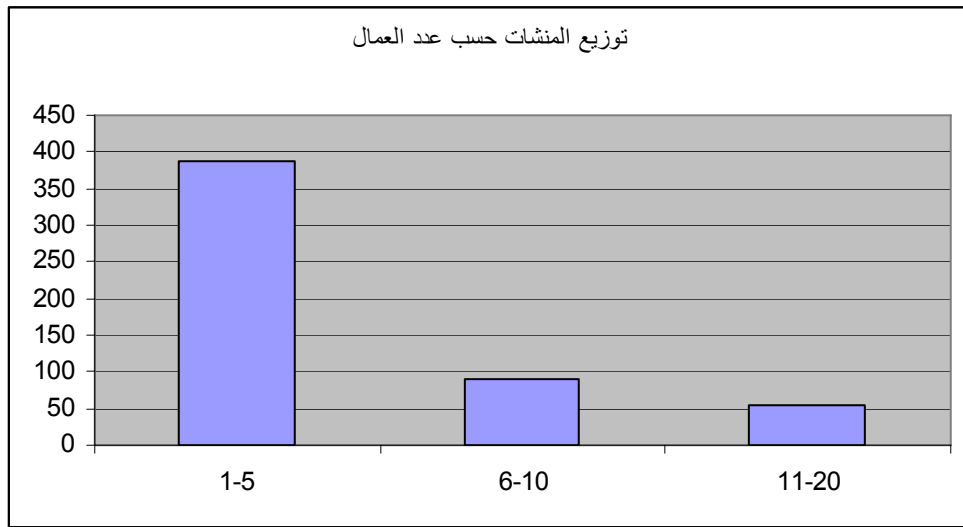


توزيع العملاء الجدد والقادمي:

| العملاء القدامين | العملاء الجدد | عدد القروض المصروفة |
|------------------|---------------|---------------------|
| 210 | 321 | 531 |

توزيع المنشآت حسب عدد العمال

| عدد العمال | عدد المنشآت المنفذ لها قروض | النسبة |
|------------|-----------------------------|--------|
| 5-1 | 387 | %74 |
| 10-6 | 90 | %16 |
| 20-11 | 54 | %10 |
| | 531 | %100 |



النتائج والخلاصة:

- 1- نجد بأن للصندوق دور فاعل في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع SME على مستوى البنوك المشاركة في برنامجه لضمان القروض ، حيث ازدادت حجم التسهيلات لهذا القطاع في البنوك محل الدراسة من 34.5 مليون دولار عام 2006 الى 40.6 مليون دولار نهاية عام 2007.
- 2- بناء على الإحصاءات الصادرة عن الصندوق فان حجم هذه التسهيلات ازداد بقيمة 9.7 مليون دولار حتى 2008/9/30 على اقل تقدير ، أي انها من الممكن أن تكون حتى 9/30 حوالي 50.3 مليون دولار.
- 3- نلاحظ بأن نسبة السداد حتى إجراء هذه الدراسة كانت 100% بنسبة تعثر صفر وهذا يدل على حسن إدارة وكفاءة لهذا الصندوق.
- 4- نلاحظ كذلك بأن قطاع التجارة يشكل 56% من حجم المحفظة يليه قطاع الخدمات بحوالي 14% يليه قطاع الصناعة بحوالي 12%، مما يشير الى أن الصندوق لم يتدخل قطعياً في تحديد السياسات الائتمانية للبنوك كون هذه النسب هي نسب شائعة في هيكل تسهيلات البنوك وعليه نلاحظ عدم وجود تغيير يحسب للصندوق في مجال توجيه هذه السياسات.
- 5- استحوذت مناطق شمال الضفة الغربية على حوالي 44% قيمة المحفظة وحوالي 46% من عدد القروض في حين نلاحظ بأن قطاع غزة لم يتلقى سوى قرض وحيد حتى تاريخه ومنطقة وسط الضفة بلغت 31% من قيمة المحفظة فيما لم ينل جنوب الضفة سوى 25% منها ، مما يدل على عدم وجود توزيع جيد يراعي الكثافات السكانية لجنوب الضفة وغزة مقارنة بوسط الضفة وشمالها.
- 6- شكل المقترضين الجدد والذين لم يكونوا عملاء لدى تلك البنوك حوالي 60% من عدد المقترضين ، أي أن هناك شريحة لا بأس بها من المقترضين الذين تمكنوا من خلال البرنامج من الحصول على تمويل مصرفي لم يستطيعوا الحصول عليه سابقاً.
- 7- نلاحظ بشكل جلي بأن 74% من المنشآت الممنوحة قروضاً ضمن البرنامج يعمل لديها 5 عمال فأقل ، وأن 16% منها لديها بين 6-10 عمال فقط ، أي أن 90% من هذه المنشآت لديها نطاق 10 عمال فأقل ، وهو ما نجده مطابقاً للواقع العملي في فلسطين ولعديد من الدراسات التي أشير إليها سابقاً.
- 8- استطاع برنامج ضمان القروض خدمة ما يقارب 2332 عامل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وإذا ما أخذنا بشكل فرضي بأن العائلة مكونة بالمعدل من 5 أشخاص ، فان البرنامج استطاع خدمة ما يقارب 11600 شخص على الأقل.
- 9- وإذا ما قسنا ما تم منحه من قبل الصندوق من ضمانات لقروض بلغت بالإجمالي 15 مليون دولار الى تكلفة توفير فرصة عمل والتي سنفرضها بحوالي 20 ألف دولار فان الصندوق استطاع توفير 750 فرصة عمل خلال سنتين إضافة إلى صيانة واستمرارية عمل 2332 وظيفة قائمة.

التوصيات :

1- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتبني تحديد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى القطاع المصرفي ، والعمل على اضافة تصنيف للتسهيلات الائتمانية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك العاملة في فلسطين.

2- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الاقتصاد والجهات ذات العلاقة على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تسهيل عملية تسجيلها قانونيا" من خلال تخفيض رسوم التسجيل وإعطاؤها حوافز ضريبية، أن قيام هذه المنشآت بعملية التسجيل يسهل كثيرا" في حصولها على الائتمان كما يساعد الحكومة على حصرها والتعامل معها بشكل تفضيلي لما تساهم به في التنمية الاقتصادية.

3- قيام السلطات التشريعية الفلسطينية بسن قوانين خاصة بتنظيم العمل في مجال ضمان القروض وتحديد المرجعية الرقابية والقانونية له.

4- قيام صناديق ضمان القروض بدورها في توجيه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين تجاه قطاعات اقتصادية معينة وهامة مثل الزراعة.

5- على الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض أو أي مؤسسة ضمان قروض ترغب بالعمل في فلسطين توسيع قاعدة برامج الضمان لديها لتوسيع مدى ودرجة الاستفادة منها على سبيل المثال:

- أ- برامج ضمان قروض الاسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط ، حيث يمكن من خلال هذا البرنامج توسيع سوق الرهن العقاري في فلسطين والتمكن من توفير السكن لفئات كبيرة من الشعب بشروط ميسرة.
- ب- برامج ضمان قروض المنشآت الجديدة : وخصوصا" المشاريع الصناعية والحرفية ويهدف لتوفير فرص تمويلية للمشاريع الجديدة المبنية على اساس دراسة وجدوى اقتصادية جيدة، حيث يوفر هذا البرنامج تشجيع للشباب و فرص عمل مهمة وواسعة ويزيد من تحريك عجلة الاقتصاد وتقويته.
- ت- برامج ضمان قروض المنشآت متناهية الصغر : يهدف لدمج المنشآت الصغيرة جدا" Micro في هذه العملية وتحقيق فرصة لهم في النمو والحصول على التمويل وعدم اخراجهم من الحساب لما يشكلونه من شريحة هامة وكبيرة جدا" من الاعمال في فلسطين والذين قدر عددهم على الاقل بحوالي 190 الف منشأة صغيرة جدا" أو من خلال ضمان قروض لمؤسسات مالية تعنى بمنح الائتمان لهذه المنشآت.
- ث- برامج ضمان قروض القطاع الزراعي: يهدف لتوفير التمويل اللازم لقطاع الزراعة لما يشكله هذا القطاع من اهمية بالغة على مستوى الامن الغذائي الوطني وتوفير فرص العمل. وتشجيع قطاع التأمين للعمل في دخول مجال تأمين المحاصيل الزراعية ضد الكوارث الطبيعية لتمكين صناديق ضمان القروض من توجيه البنوك لمنح القطاع الزراعي بشكل أوسع.
- ج- برامج ضمان خطابات الضمان المصرفية LG'S: يوفر هذا البرنامج فرصة لحصول المنشآت على خطابات ضمان مصرفية لازمة لعملها دون الحاجة لايداع ضمان نقدي في البنوك قد تكون أحوج لهذه السيولة في عملها، حيث أن العديد من المنشآت تفقد فرص عديدة لعدم قدرتها لتوفير متطلبات الضمان النقدي للبنوك للحصول على هذه الخطابات.
- ح- برامج ضمان قروض المنشآت النسوية: يهدف لتسويق قروض خاصة للمرأة الفلسطينية العاملة في قطاع SME والمتناهي الصغر بشروط خاصة وميسرة.
- خ- برامج ضمان قروض طلبة الدراسات العليا: في ظل توفر بعض برامج قروض لطلبة الشهادة الجامعية الأولى في فلسطين هناك انعدام فرص محلية لحصول الطلبة الراغبين بالدراسات الجامعية العليا (الماجستير والدكتوراه) على تمويل دراستهم العليا سواء في داخل او خارج فلسطين ، يمكن لهذا البرنامج

ان يحقق عوائد وطنية كبيرة وهامة من علم وكفاءات علمية من خلال تمكين الطلبة من استكمال دراستهم العليا ومن خلال وضع شروط خاصة لهذا البرنامج.

د- برامج ضمان قروض القطاع الطبي والصحي: حيث يولى هذا القطاع اهتمام اكبر من قبل البنوك بتوفير شروط خاصة وميسرة لهذا القطاع.

6- على الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض أو أي مؤسسة ضمان أخرى مراعاة مخاطر العميل في احتساب نسبة المشاركة في المخاطر مع البنك واخذ قيمة الضمانات المقدمة أو المتوفرة بعين الاعتبار وتحديد قيمة عمولات الضمان بناء على ذلك أيضا" ، فعلى سبيل المثال نوصي بأن تكون نسبة المشاركة بالمخاطر متغيرة حسب حالة كل عميل بموجب نظام تصنيف ائتماني يأخذ مخاطر العميل بعين الاعتبار ويأخذ قيمة الضمان المقدم من العميل كذلك بعين الاعتبار كما يمكن الاستفادة من هذا النظام في تحديد سعر الفائدة المصرفية على القرض.

7- ضرورة تدخل صناديق الضمان في عملية توجيه تسعير القروض الممنوحة من خلالها لقطاع SME، فمن غير المنطقي أن يتم استيفاء أسعار فوائد مرتفعة على قروض مضمونة من قبل هذه الصناديق بنفس سعر فائدة قرض غير مضمون.

8- تشجيع البنوك على عدم الاعتماد على صندوق الضمان بشكل دائم كون المنشأة في حالات ضمانها لأكثر من مرة قد كونت تاريخ ائتماني Historical record تمكنه من الحصول على التمويل دون الحاجة للضمان مرة أخرى (حسب الحالة) وثانياً لتوفير فرصة في الضمان لمنشآت اخرى لم تستفد من برامج الضمان.

9- تشجيع البنوك العاملة في فلسطين بشكل عام على تخصيص دوائر ائتمان متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحوي كوادر مصرفية مدربة وكفوة في التعامل مع هذا القطاع ويتضمن توسيع هذه الدوائر لتشمل إعطاء النصائح والاستشارات الإدارية لهذا القطاع لما فيه من اختلاف كبير في طريقة التعامل مع الائتمان الممنوح للشركات الكبيرة وتسهيلات الأفراد Retail .

دراسات مستقبلية Further Studies:

أعتقد بأن هناك العديد من المجالات والمواضيع الهامة التي تخص صناديق ضمان القروض في فلسطين والتي لم تغطيها هذه الدراسة.

أعتقد بأن دراسة دور الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض وغيره من مؤسسات ضمان القروض مثل مشروع ضمان القروض (أوبك والصندوق الفلسطيني للاستثمار) خلال فترات زمنية لاحقة سيكون أشمل وأوضح المعالم من حيث ايجابية هذا الدور من عدمه في توسيع قاعدة الائتمان المصرفي بشكل عام وبشكل خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين كون الفترة التي أعدت فيها هذه الدراسة ليست طويلة.

من ناحية أخرى أرى بأن دراسة أثر برامج ضمان القروض في فلسطين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر من عدة نواحي مثل العمالة ، الوضع المالي للمنشأة ، القدرة الإنتاجية ، التوعية المصرفية للمنشآت ، بناء تاريخ ائتماني ، وغيرها موضوع جدير بالدراسة وذلك من خلال اجراء عينة على هذه المنشآت او بأي طريقة علمية أخرى.

كما يمكن بحث موضوع إمكانية وقدرة هذه الصناديق على التأثير على السياسات الائتمانية المصرفية للبنوك في فلسطين وكيفية توجيهها.

كما أن دراسة عن الإطار والمرجعية القانونية لهذه الصناديق وكيفية معالجة وضع صناديق ضمان القروض من ناحية قانونية وتشريعية موضوع يستحق الاهتمام.

المراجع العربية:

- أبو جزر ، فوزي (2006). المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي : الجامعة الإسلامية (غزة). ورقة عمل.
- الخليل، جاسر (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. رسالة ماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- عيسى، أمجد (2004). السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2007). واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فلسطين : مركز الميزان.
- نصر الله، عبد الفتاح و الصوراني، غازي (2005). المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. فلسطين: غزة.

English References:

- ACAD & SIDI (2004). Securing financing for small and micro entrepreneurs in Palestine through a Credit Guarantee Scheme to address contextual risk . Palestine.
- Balkenhol, Bernd (2007). Access to finance: the place of risk sharing mechanism. Social Finance program: International Labor organization.
- Beck, Thoreston and others (2008). The typology of partial credit guarantee funds around the world. World Bank.
- Brandsma, Judith & Hart, Laurence (2004). Making microfinance working better in the middle east and north Africa. Washington,DC :World Bank Institute and Private and Financial Sector Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank.
- Cook, Paul, & Nixon, Fred (2000). Finance and small and medium-seized enterprise development.UK: Institute for Development Policy and Management, University of Manchester.

Daoudi, Hana (2004). Dynamic of small & medium-sized enterprises: evidence from the occupied Palestinian territory. Florance: European university institute.

Deleen, Linda & Molenaar, Klaas (2004). Guarantee funds for small enterprises. Italy: International trading center of the international labor Organization

Green, Anke (2003). Credit Guarantee Schemes for Small Enterprises: An Effective Instrument to Promote Private Sector-Led Growth. UNIDO SME TECHNICAL WORKING PAPERS SERIES No. 10. United nation industrial development organization UNIDO.

Griffith-Jones, Stephany & De Lima, Teresa (2004). Alternative Loan Guarantee Mechanisms and Project Finance for Infrastructure in Developing Countries.UK: Institute of Development Studies, University of Sussex.

GUDGER, MICHAEL (1998). Credit guarantees: an assessment of the state of knowledge and new avenues of research. Agriculture services bulletin FAO. Vol 129.

Honohan, Patrick (2008). Partial credit guarantees: Principles and practice. Washington DC: Prepared for the Conference on Partial Credit Guarantees.

Levitsky, Jacob (1997). Best Practice in Credit Guarantee Schemes. The Financier. Vol: 4, No. 1 & 2.

Levitsky, Jacob (1997). SME Guarantee Schemes: A Summary. The Financier. Vol: 4, No. 1 & 2.

Li, Wenli (1998). Government Loan, Guarantee, and Grant Programs: An Evaluation. Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly. Volume 84/4 Fall 1998.

Makhool, Basim (2003). Small enterprises in north Palestine: reality and needs. Palestine: Bisan center for research and development, Al-Nasher institute.

Massar Associates (2003). Palestinian informal enterprises: key characteristics, concentrates to growth and development opportunities. Ramallah: MASSAR.

Mssar Associates (2002). Assessment of demand and supply of small and microfinance in the west bank and Gaza under current political situation (intifada)- an update of weidemann report . Palestine: MASSAR.

National Federation of Credit Guarantee Corporation (2008). Credit Guarantee system in Japan. Japan: NFCGC.

Noutary, Emmanuel (2008). Funding Start-ups and SME Innovation A Guide for MEDA Countries. (Medibtikar Guidebook).EU: Euromed Innovation and Technology Programme.

Oh, Gyutaeg & Park, Jae-Ha (2006). Creation of a regional credit guarantee mechanism in Asia. BIS paper No 30. Bank of International settlement (BIS).

Palestinian economic research policy institute (2005). Financing Palestinian SME's. Ramallah: MAS.

Rajan, Raghuram (1994). Why bank credit policies fluctuate: a theory and some evidence. Quarterly Journal of economics. vol. 109, issue 2, pages 399-441

Sabri, Nidal (2008). Palestinian Family Business. Hyderabad: ICFAI University Press.

----- (2008). Small businesses and entrepreneurs in Palestine. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1278057>.

----- (1997). The arab development funds. Palestine: The Palestinian center for regional studies.

Sabri, Nidal & Jaber, Rania (2006). Palestine country profile: the road ahead for Palestine: physical policy and performance. Egypt: The Economic research forum.

Small enterprise center (2005).Demands & needs of micro and small enterprises for business development services in Palestine and impact of SEC activities. Ramallah: SEC.

Small enterprise center (2007).Demands of micro and small enterprises for business development services in Gaza governorates. Palestine: SEC

UNCTAD secretariat (2004). Palestinian small and medium-sized enterprises: Dynamics and contribution to development. New York & Geneva: United Nations.

Zecchini, Salvatore & Ventura, Marco (2006). Public Credit Guarantees and SME Finance. Working paper n. 73. Roma: ISTITUTO DI STUDI E ANALISI ECONOMICA.

التقارير والمسوح:

بنك الأردن، القوائم المالية المدققة لفروع فلسطين 2006 و 2007.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، القوائم المالية المدققة لفروع فلسطين 2006 و 2007.

البنك الأهلي الأردني ، القوائم المالية المدققة لفروع فلسطين 2006 و 2007.

بنك القاهرة عمان ، القوائم المالية المدققة لفروع فلسطين 2006 و 2007.

بلانت فاينانس Planet Finance (2007). مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة فرنسا: بلانت فاينانس ، معد لصالح الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر وصندوق التمويل الدولي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 (المنشآت الاقتصادية). فلسطين 2008.

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، التقرير السنوي 2007.

الشركة الأردنية لضمان القروض ، التقرير السنوي الرابع عشر 2007.

المصادر الإلكترونية:

- إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية المنشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.pma.ps/>

- الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض – فلسطين

<http://www.cgf-palestine.com>

- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة CGC – مصر

<http://www.cgcegypt.com>

- صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEG – تايوان

<http://www.smeg.org.tw/english>

- صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة FGAR- الجزائر

<http://www.fgar.dz/>

- صندوق ضمان الائتمان (KGF) Credit Guarantee Fund - تركيا

<http://www.kgf.com.tr/eng/index.htm>

إخلاء مسؤولية Disclaimer: أن هذه الدراسة معدة لأغراض أكاديمية وعلمية فقط وغير معدة لأية أغراض أخرى. أن البيانات والمعلومات الواردة في هذه الدراسة أخذت من مصادرها المنشورة كما هي لذا لا يتحمل الباحث أي مسؤولية عن أي خطأ فيها، كما أن هذه البيانات والمعلومات تعبر عن فترة زمنية معينة قد تتغير من وقت إلى آخر وتتغير معها تحليلاتها، كما أن هذه الدراسة بما فيها من تحاليل وتوصيات تعبر عن رأي الباحث فقط وهي غير معدة لأغراض غير علمية.

نبذة عن الكاتب:

Osama K. Najjar

Education:

BA. In Finance, MBA, CLBB

Work experience:

Credit Guarantee Analyst – EPCGF - KFW (12/2005-Present).

Manager of FMI program (USAID) at Cairo Amman bank (7/2003-12/2005).

Head Assistant of Corporate unit at Cairo Amman Bank (9/2000-12/2005).

Contact Info:

o_najjar@hotmail.com

+970 599 321540